صور إلزاق الراوي للرواية، ووسائل كشفه عند من أطلقه صَرَاحَةً من النُّقَّاد

د. إبراهيم بركات صالح عيال عواد
قسم السنة وعلومها – كلية الشريعة وأُصول الدين
جامعة الملك خالد

صور إلزاق الراوي للرواية ووسائل كشفه عند من أطلقه صَرَاحَةً من النُّقَّاد

د. إبراهيم بركات صالح عيال عواد

قسم السنة وعلومها – كلية الشريعة وأُصول الدين
جامعة الملك خالد

تاريخ تقديم البحث: ٢٥/ ٦/ ١٤٤٤ هـ تاريخ قبول البحث: ١٥/ ٩/ ١٤٤٤ هـ

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان معنى الإلزاق لغة واصطلاحاً، وبيان بعض مظاهر العلاقة والاختلاف بينه، وبين مصطلح سرقة الحديث النبوي، إضافة لاستنباط صوره، وبيان الوسائل التي اتبعها النُّقَّاد للكشف عنه، من خلال الدراسة التطبيقية، وقد أفاد الباحث من المنهجين: الاستقرائي، والتحليلي. وخَلُصَت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها: الإلزاق، يعني: إلصاق الراوي الشديد الضعف غالباً عَمْدَاً، لرواية حديثية أو أكثر، براوٍ آخر لم يسمعها ممن جاءت روايته عنه؛ لأسباب متنوعة، وصورٍ متعددة. وأثبتت أيضاً وجود مظاهر للاتفاق والاختلاف بين مصطلح الإلزاق، ومصطلح سرقة الحديث. وتنقسم صور الإلزاق إلى أربعة أقسام: صور الإلزاق المتعلقة بالرواة المعروفين وغيرهم، والثقات وغيرهم، مثل: إلزاق رواية راوٍ معروف بآخر غير معروف، وغيرها. وصور الإلزاق المتعلقة بالإسناد، مثل: إلزاق أسانيد بمتون لا تعرف بها، وغيرها. وصور الإلزاق المتعلقة بالمتن، مثل: إلزاق متون الأحاديث الصحيحة بأسانيد صحيحة أخرى، وغيرها. وصور الإلزاق المتعلقة بِنُسَخٍ، وَكُتُبٍ، وأصول، ومصنفات الآخرين، مثل: إلزاق الأحاديث في نُسَخٍ، ومصنفات الآخرين، وغيرها. وأنَّ هناك نوعين من الوسائل التي استعملها النُّقَّاد للكشف عنه، وهي: وسائل كشف الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزِق للرواية، مثل: مراجعة أصول الراوي الذي يُلْزِقُ الروايات، وغيرها. ووسائل كشفه المتعلقة بالراوي المُلْزَق عليه، مثل: الاطلاع على النُسَخِ الحديثية لبعض الرواة ممن أُلزقت بهم الروايات، وغيرها. ويوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات الحديثية المتعلقة بلفظ الإلزاق، وخاصة علاقته ببعض المصطلحات الأخرى، مثل سرقة الحديث. وعلاقته ببعض علوم الحديث الأخرى، مثل: التلقين، والإدخال على الشيوخ، والوضع، وتدليس التسوية، والقلب في الحديث.

الكلمات المفتاحية: الصور، الإلزاق، النُّقَّاد، الرواة، الإسناد، المتن. صَرَاحَة.

Techniques of Fabricating Narrations and Methods of Detection by Critics

Dr. Ibrahim Barak Saleh Ayad Ewad
Department of Sunnah and its Sciences - College of Sharia and Principles of Religion
King Khalid university

Abstract

This research aims to clarify the meaning of fabrication linguistically and technically, to shed light on some aspects of the relationship and difference between it and the term "stealing the Prophet's hadith", in addition to deriving its images and explaining the methods used by critics to detect it through an applied study. The researcher benefited from two methods: inductive and analytical. The study concluded with several results, including: Ilzaq means: the deliberate attachment of a hadith or more by a narrator who is often very weak to another narrator who did not hear it from the one from whom his narration came; for various reasons and multiple images. It was also proven that there are aspects of agreement and difference between the term ilzaq and the term stealing hadith.

The images of ilzaq are divided into four sections: images of ilzaq related to known and unknown narrators, trustworthy and others, such as: attributing a narration of a known narrator to another unknown narrator, and so on. Images of ilzaq related to the isnad (chain of narration), such as: attributing isnads to matns (texts) that they do not know, and so on. Images of ilzaq related to the matn (text), such as: attributing the matns of authentic hadiths to other authentic isnads, and so on. Images of ilzaq related to the copies, books, originals, and compilations of others, such as: attributing hadiths in the copies and compilations of others, and so on.

There are two types of methods used by critics to detect it: methods for detecting ilzaq related to the narrator who fabricated the hadith, such as: reviewing the originals of the narrator who fabricated the hadiths, and others. Methods for detecting it related to the narrator to whom the hadith was attributed, such as: examining the hadith manuscripts of some narrators to whom the hadiths were attributed, and so on. The researcher recommends conducting more hadith studies related to the word ilzaq, especially its relationship to some other terms, such as stealing hadith. And its relationship to some other hadith sciences, such as: dictation, insertion on the elders, fabrication, tadlis al-taswiyah, and the heart in the hadith.

Keywords: Images, Ilzaq, Critics, Narrators, Isnad, Matn. Clarity.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله العربي الأمي الأمين، ورضوان الله عن صحابته أجمعين؛ أما بعد:

فمن وسائل حفظ الله-تعالى- للسُّنة النبوية أن هيأ لها علماء جهابذة، واصلوا الليل بالنهار في حفظها وجمعها وتدوينها، ووضع القواعد التي تمُحِّص أحوال رواتها، ومن ثَمّ معرفة المقبول منها من المردود، قال ابن رجب الحنبلي:" فأقامَ اللهُ -تعالى-لحفظِ السُّنَّةِ أقوامًا ميَّزوا ما دخلَ فيها من الكذبِ والوهم والغلطِ، وضبطُوا ذلكَ غايةَ الضبطِ وحفظوه أشدَّ الحفظِ".[1] ومن مظاهر حفظهم وضبطهم لها: ذِكْرُهُم لمفاهيم، وألفاظ، ومصطلحات تتعلق برواتها؛ وفي أثناء إنعام نظري المتكرر خاصة في كل من كتابي: (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين) لابن حبان، و(الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي؛ لفت انتباهي استعمالهم للألفاظ: (يُلْزِق)،و(فألزقه) في أثناء تراجمهم للرواة، وإيرادهم عدداً من الأحاديث فيها؛ وبعد جمع المادة العلمية، تبين لي أنه لا يمكن استيعابها في بحث واحد، بل لا بُدَّ من بحوث متعددة؛ لذا رأيت الاقتصار في هذا البحث على بيان معنى الإلزاق، وبعض مظاهر الاتفاق والاختلاف عن مصطلح سرقة الحديث النبوي، إضافة لبيان صوره، ووسائل كشفه عند من أطلقه صَرَاحَةً من النُّقَّاد.

(١) الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي، طارق بن عوض الله، (١/٦٠٥).

أهمية البحث:

تعود أهمية البحث إلى:

١-دِقَةُ موضوع البحث؛ إذ لا يتمكن منه إلا النُّقَّاد أصحاب المعرفة بالرواة وأحوالهم، مثل ابن حبان، وابن عدي، والخطيب البغدادي، والذهبي، وغيرهم.

٢-عدم وجود دراسة علمية حديثية سابقة تتعلق بموضوع البحث، وإنما كانت على شَكْلِ شذرات متناثرة فقط في بطون كُتِبِ الجرح والتعديل.

٣-ارتباط البحث ببعض المصطلحات الحديثية الأخرى، مثل: مصطلح سرقة الحديث النبوي، وارتباطه أيضاً ببعض علوم الحديث الأخرى، مثل: التلقين، والإدخال على الشيوخ، والوضع، وتدليس التسوية، والقلب في الحديث، وغير ذلك من علوم الحديث التي لها علاقة بمصطلح الإلزاق.

أسباب اختيار البحث:

تكمن أسباب اختيار البحث في:

١-ما تَقَدَّم من أهميته:

٢-إبراز جانب من جوانب النقد الحديثي عند ابن حبان، وابن عدي، والخطيب البغدادي، والذهبي.

٣- إظهار جانب من جوانب الكنوز العلمية التي تضمنها كتاب (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين) لابن حبان، و(الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي، و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي، و(ميزان الاعتدال في نقد الرجال) للذهبي.

مشكلة البحث، وأسئلته:

خلال إيراد بعض النُّقَّاد أحاديث في تراجم بعض الرواة نبهوا على إلزاقهم لبعض الأحاديث، وهذا يحتاج؛ لاستنباط صوره، ووسائلهم في الكشف عنه، وقد نتج عن ذلك عدداً من الأسئلة:

١-ما المراد بالإلزاق لغة واصطلاحاً؟

٢-مَن النُّقَّاد الذين يمكن أن يستنتج من كلامهم صور الإلزاق، ووسائل كشفه؟ وفي أيٍّ من كتبهم كان ذلك؟ وما دلالته؟

٣-ما مظاهر علاقة مصطلح الإلزاق في الحديث النبوي بمصطلح سرقته؟

٤-ما جوانب الاتفاق والاختلاف بين مصطلح الإلزاق في الحديث النبوي، ومصطلح سرقته؟

٥- ما صور الإلزاق المتعلقة بالرواة المعروفين والثقات وغيرهم؟

٦-ما صور الإلزاق المتعلقة بالإسناد؟

٧- ما صور الإلزاق المتعلقة بالمتن؟

٨- ما صور الإلزاق المتعلقة بنُسَخٍ، وَكُتُبٍ، وأصول، ومصنفات الآخرين؟

٩-ما وسائل كشف الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزِق للرواية؟

١٠-ما وسائل كشف الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزَق عليه؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان الآتي:

١-ما تَقَدَّمَ من أهميته.

٢-بيان المراد بمصطلح الإلزاق لغة واصطلاحاً.

٣- الوقوف على جانب من جوانب الصنْعة النقدية عند من تعرض للإلزاق في أثناء إيرادهم لأحاديث في تراجم الرواة؛ يمكن أن يُستنتج منها صوره، ووسائل كشفه.

٤-بيان مظاهر علاقة مصطلح الإلزاق في الحديث النبوي بمصطلح سرقته.

٥-إبراز جوانب الاتفاق والاختلاف بين مصطلح الإلزاق في الحديث النبوي، ومصطلح سرقته.

٦- بيان صور الإلزاق المتعلقة بالرواة المعروفين والثقات وغيرهم.

٧-استنتاج صور الإلزاق المتعلقة بالإسناد، والمتن.

٨- إبراز صور الإلزاق المتعلقة بنُسَخٍ، وَكُتُبٍ، وأصول، ومصنفات الآخرين.

٩- بيان وسائل كشف الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزِق للرواية، والمتعلقة بالراوي المُلْزَق عليه.

الدراسات السابقة، وما يضيفه البحث إليها:

١-بعد التتبع لم أجد في حدود اطلاعي أي دراسة علمية حديثية منشورة تتعلق بمصطلح الإلزاق بشكل عام، ومظاهر الاتفاق والاختلاف بينه، وبين مصطلح سرقة الحديث النبوي، وبيان صوره، ووسائل كشفه عند النُّقَّاد بشكل خاص، إلا ما ذُكِرَ من إشارات لبعض النُّقَّاد خلال ممارساتهم النقدية؛ لذا فالبحث أصيل في بابه، إلا أنَّ للباحث دراسة بعنوان: الإلزاق (مفهومه، وأسبابه، وأثره على الراوي والمروي، ومرتبته) عند النُّقَّاد، -ما تزال في مرحلة التحكيم-في إحدى المجلات العلمية، تشترك مع هذه في المعنى اللغوي والاصطلاحي فقط؛ لذا سيتم اختصارهما هنا.

٢-هناك بعض الدراسات العلمية المتعلقة بمصطلح سرقة الحديث النبوي، التي تتقاطع في بعض صورها مع موضوع البحث، ومن أجمعها كتاب: البيان والتعريف بسرقة الحديث النبوي الشريف، للدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، وقد تقاطعت مع دراستي في صورتين، وهي: أن يكون الحديث معروفاً برواية راوٍ فينسبه لراوٍ غيره، وإلزاق الأحاديث في نُسَخٍ، ومصنفات الآخرين، ضمن بحثي المكون من تمهيد، وستة مباحث، تتعلق بالتعريف اللغوي والاصطلاحي لمصطلح الإلزاق في الحديث النبوي، وبيان بعض مظاهر علاقته، واختلافه عن مصطلح سرقته، إضافة لبيان صور إلزاق الراوي للرواية، ووسائل كشفه عند من أطلقه صَرَاحَةً من النُّقَّاد.

منهج البحث، وإجراءاته:

أولاً: منهج البحث:

اعتمد الباحث في دراسته المنهجين الآتيين:

١-المنهج الاستقرائي: القائم على استقراء كل ما يتعلق بموضوع البحث، وجمع المادة العلمية، وتصنيفها ضمن مباحث البحث ومطالبه.

٢- المنهج التحليلي: المتعلق بتحليل المادة العلمية الواردة في البحث.

ثانياً: إجراءات البحث:

أولاً: ما يتعلق بالرواة، وتراجمهم، وأقوال النُّقَّاد فيهم:

قام الباحث بالإجراءات الآتية:

١-ذِكْرُ اسم الراوي، واسمه وَنَسَبِه.

٣-ذِكْرُ أقوال النُّقَّاد جَرْحَاً وتعديلاً من المصادر الأصلية المطبوعة، وإن لم تكن كذلك، أستعين بالمصادر التي أفادت منها.

٤-إذا كان الراوي متفق على ثقته؛ سأكتفي بذكر قول الحافظ ابن حجر في كتاب (تقريب التهذيب).

٥-إن كان الراوي من المختَلَفِ فيهم، أذكر المؤثقين، ثم المجَرِّحين فخلاصة أقوال النُّقَّاد، وإن كان من المتَفَق على ضَعْفِهِم، أكتفي بذكر أقوال النُّقَّاد التي تدل على ذلك، ومن ثَمَّ الخلاصة.

ثانياً: ما يتعلق بذكر الأحاديث، وتخريجها، والحكم عليها:

قام الباحث بالإجراءات الآتية:

١-ذكر الأمثلة مشكولة، وضبط المشْكِل من ألفاظها، وبيان غريبها، والاقتصار على جزءٍ منها.

٢-الاقتصار على ذِكْرِ مثال واحد، والإشارة للأخرى إن وُجِدَت في الهامش، والاستدلال بالبعض لأكثر من جانب من جوانب الدراسة.

٣- تخريج الأحاديث من المصادر الأصلية، وترتيبها حسب تاريخ الوفاة.

٤-الحكم على الأمثلة التي أوردتها كشواهد من خلال الاستعانة بأقوال النُّقَّاد.

حدود البحث: تختص الدراسة ببيان المعنى اللغوي والاصطلاحي لمصطلح الإلزاق، وبيان بعض مظاهر علاقته بمصطلح سرقة الحديث النبوي، وبعض جوانب الاختلاف بينهما، إضافة لبيان صور إلزاق الراوي للرواية، ووسائل كشفه تأصيلاً، وتطبيقاً عند من ذكره صَرِيحَاً من النُّقَّاد، مثل: ابن حبان، وابن عدي، والخطيب البغدادي، والذهبي فقط، ولا يدخل في البحث من أشار لصور إلزاق الراوي للرواية، ووسائل كشفه، دون التصريح بذلك؛ إذ هذا لا يسعه بحث علمي مُحَدَّد بعدد كلماته وصفحاته.

خطة البحث: تألف البحث من مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات.

التمهيد: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف مصطلح الإلزاق لغة:

المطلب الثاني: تعريف مصطلح الإلزاق اصطلاحاً:

المطلب الثالث: العلاقة بين مصطلح إلزاق الحديث النبوي، ومصطلح سرقته:

المطلب الرابع: مظاهر الفرق بين مصطلح إلزاق الحديث النبوي، ومصطلح سرقته:

المبحث الأول: صور الإلزاق المتعلقة بالرواة المعروفين، والثقات وغيرهم، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: إلزاق رواية راوٍ معروف بآخر غير معروف:

المطلب الثاني: إلزاق رواية راوٍ غير معروف بآخر معروف:

المطلب الثالث: إلزاق رواية راوٍ ثقة تُعْرَفُ به بآخر ضعيف:

المطلب الرابع: إلزاق رواية راوٍ ضعيف تُعْرَفُ به بآخر ثقة:

المطلب الخامس: إلزاق الرواية بالراوي بتلقينه ما ليس من حديثه:

المبحث الثاني: صور الإلزاق المتعلقة بالإسناد، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: إلزاق أسانيد بمتون لا تعرف بها:

المطلب الثاني: إلزاق الإسناد بزيادة راوٍ عمداً فيه:

المطلب الثالث: إلزاق الإسناد بإبدال راوٍ عمداً فيه:

المطلب الرابع: إلزاق رواية مُدَلَّسَةً تدليس تسوية على الثقات من الرواة:

المبحث الثالث: صور الإلزاق المتعلقة بالمتن، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إلزاق متون الأحاديث الصحيحة بأسانيد صحيحة أخرى:

المطلب الثاني: إلزاق متون الأحاديث الموضوعة بأسانيد صحيحة:

المبحث الرابع: صور الإلزاق في نُسَخٍ، وَكُتُبٍ، وأصول، ومصنفات الآخرين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إلزاق الأحاديث في نُسَخٍ، ومصنفات الآخرين:

المطلب الثاني: إلزاق الوَرَّاقين الأحاديث في أصول بعض الرواة:

المبحث الخامس: وسائل كشف الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزِق للرواية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اشتهار الحديث عند أهله من طريق بعينه، فيرويه الراوي المُلْزِق من طريق آخر لا يُعْرَف:

المطلب الثاني: سَبْر روايات من اشتهر بالإلزاق من الرواة:

المطلب الثالث: أن يُعْرَفَ الراوي بوضع الحديث:

المطلب الرابع: مراجعة أصول الراوي الذي يُلْزِقُ الروايات:

المبحث السادس: وسائل كشف الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزَق عليه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أنّ يكون الحديث ليس من رواية الراوي الذي أُلْزِقَ به:

المطلب الثاني: تَفَرُّدُ أحد الرواة برواية حديث عن أحد شيوخه، فَيُلْزَق على راوٍ آخر:

المطلب الثالث: الاطلاع على النُّسخ الحديثية لبعض الرواة ممن ألزقت بهم الروايات:

المطلب الرابع: المقارنة بين الروايات المُلْزَقَة على بعض الرواة مع ما صَحّ عنهم في أصولهم المعتمدة:

التمهيد: تعريف مصطلح الإلزاق لغةً واصطلاحاً:

المطلب الأول: تعريف الإلزاق لغة:

قال الأزهري: "لَزَقَ: وقال أَبُو مَنْصُور: لَزِقَ ولَصِق ولَسِق بِمَعْنى وَاحِد".(١) وقال أيضاً:" قَالَ اللَّيْث: يُقَال: لَصِقَ، لُغَةُ تَمِيمٍ. وقيسٌ تَقول: لَسِقَ. وربيعةُ تَقول: لَزِقَ".(٢) وقال الجوهري(٣)، وابن منظور(٤):"لَزِقَ: أي لَصِقَ به، وأَلْزَقَهُ به غيره، والمِلْزَق: الشيء لَيْسَ بِالْمُحْكَم، ولا بِالْمُتْقَن".

قلت: من خلال أقوال أهل اللغة المذكورة آنفاً يتبين الآتي:

أولاً: (لَزِقَ)، و(لَصِقَ)، و(لَسِقَ)، معناها واحد، وهي لغات عربية، فالأولى لغة تميم. والثانية لغة قيس، والثالثة لغة ربيعة؛ وبالتالي يمكن استعمال كل لفظ منها مكان الآخر.

ثانياً: الإلزاق، والإلصاق، والإلساق: يكون بفعل الآخر(الغير).

ثالثاً: الإلزاق في اللغة يعني: الإلصاق يكون من غير إحكام ولا إتقان.

وبناءً على ما تَقَدَّمَ يكون معنى (الإلزاق) لغة: إلصاقٌ بفعل الآخر من غير إحكام ولا إتقان.

المطلب الثاني: تعريف مصطلح الإلزاق اصطلاحاً:

---

(١) تهذيب اللغة، الأزهري، (٨/ ٣٢٦).

(٢) المصدر السابق، (٢٨٧/٨).

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، (٤/ ١٥٤٩).

(٤) لسان العرب، ابن منظور، (١٠/ ٣٢٩).

لم أجد من بَيَّنَ المراد بلفظ الإلزاق من علماء المصطلح المتقدمين، والمتآخرين، وإن كان معناه واضح لديهم من خلال استعمالهم له، وبما أنَّ (الإلزاق) لفظ استخدمه النُّقَّاد؛ لموافقته لحالة من أحوال الراوية؛ فيقول الباحث في تعريفه، بأنّه: إلصاق الراوي الشديد الضعف غالباً عَمْدَاً، لرواية حديثية أو أكثر، براوٍ آخر لم يسمعها ممن جاءت روايته عنه؛ لأسباب متنوعة، وصورٍ متعددة.

شرح التعريف، وبيان حدوده:

–قولي: إلصاق: أي إلزاق، وإلساق، وهذه الألفاظ الثلاثة معناها واحد، وجميعها تدل على عدم الإحكام والإتقان، بدليل اكتشافها من قِبَلِ النُّقَّاد، وفي ذلك إفادة من المعنى اللغوي للفظة الإلزاق، وكونه بفعل الآخر.

–قولي: الراوي الشديد الضعف: قَيْدٌ يدخل فيه: المدَلِّس شديد الضعف، والسَّارق، والكذّاب، والوضَّاع، والدَجَّال...

–قولي: غالباً: قَيْدٌ يخرج به:

أ–الراوي الثقة المدَلِّس تدليس تسوية؛ إذ تدليس التسوية يُعَدُّ صورة من صور إلزاق الراوي للرواية؛ فكلاهما يتضمن التمويه، فالإلزاق تمويه على من لا خبرة له بأنّ هذه الرواية من رواية الراوي الذي ألزقت به، وتدليس التسوية فيه إيهام بسماع الثقة من ثقة آخر عاصره، ولم يسمع منه هذا الحديث بعد تسوية الإسناد، بإسقاط الضعيف بينهما في الإسناد، غير المدَلِّس تدليس تسوية يستخدم العنعنة، بينما يستخدم الكذابون من الرواة في الإلزاق التحديث والإخبار.

ب–من يَهِمُ من الثقات خطأً.

–قولي: عَمْدَاً: قَيْدٌ يخرج به: من يَهِمُ من الثقات خطأً، والضعيف غير المتعمد.

–قولي: لرواية حديثية أو أكثر: قَيْدٌ يشمل الرواية الواحدة وأكثر؛ إذ قد يُلْزِق الراوي الشديد الضعف رواية واحدة، أو عدداً منها براوٍ آخر، ويتضمن الرواية الحديثية الصحيحة، والضعيفة، والموضوعة.

–قولي: براوٍ آخر: اسم جنس للرواة:

١–الثقة: تُلْصَق به رواية أو روايات من الكذابين، والوضاعين، والسرَّاقين للأحاديث.

٢–الضعيف: كالمختلط، والمتَلَقِّن، وغير ذلك ممن لا يُميز حديثه من حديث غيره، ويشمل أيضاً الرواة الضعفاء الذين تُلْزَقُ بهم المرويات.

–قولي: لم يسمعها ممن جاءت روايته عنه: قَيْدٌ يدخل به: الإلزاق، والتلقين، وغيرهما، ويخرج به الرواية التي رواها الراوي، وتحملها عمن رواها عنه بأي طريقة من طُرِق التحمل المعتبرة.

–قولي: لأسباب متنوعة: يعني أنَّ هناك أسبابًا دفعت الرواة لإلزاق الروايات، منها: الخلل في العدالة، والغفلة وعدم العناية بالأحاديث وفهمها، وإيهام كثرة الشيوخ، وطَلَبُ العلو، والإغراب، واستمالة قلوب العامة، وقد ذكرتها في ورقة علمية سابقة لم تزل في التحكيم للآن في إحدى المجلات العلمية.

-قولي: وصور متعددة: هناك صُوَر للإلزاق، منها: صور تتعلق بالرواة المعروفين وغيرهم، والثقات وغيرهم، وصُوَر تتعلق بالإسناد، وصُوَر تتعلق بالمتن، وصُوَر تتعلق بِنُسَخ، وَكُتُب، وأصول، ومصنفات الآخرين.

المطلب الثالث: العلاقة بين مصطلح إلزاق الحديث النبوي، ومصطلح سرقته:

مما لا شك فيه أنَّ هناك علاقة تربط بين مصطلحات النقد الحديثي التي استعملها النُّقَّاد، ولا يعني الاجتماع في بعض الصور أنها واحدة في معناها، وفي استعمال النُّقَّاد، كالعلاقة بين مصطلح إلزاق الحديث النبوي، ومصطلح سرقته، وسأكتفي بذكر بعض جوانب العلاقة بينهما التي تتوافق مع عنوان البحث فقط(١)، وهي:

أولاً: السرقة تكون كالمقدمة للإلزاق:

سرقة الحديث تكون أحياناً كالمقدمة للإلزاق، فيسرق الحديث أولاً، ثُمَ يُلْزِقُهُ ثانياً؛ لذا كان بعض النُّقَّاد يَنُصُّون على ذلك خلال كلامهم في بعض الرواة، ومن ذلك:

---

(١) العلاقة بين مصطلح إلزاق الحديث، ومصطلح سرقته، من حيث بيان العلاقة بينهما، وأوجه الاختلاف، يحتاج لبحث علمي مستقل، لكني سأقتصر في هذه الدراسة ببيان العلاقة بينهما على ما يتفق مع عنوان البحث، مع المقارنة بين صور الإلزاق، وما يوافقها من صور سرقة الحديث من خلال كتاب: (البيان والتعريف بسرقة الحديث النبوي الشريف)، للدكتور موفق بن عبد الله عبد القادر؛ حيث أنه أجمع المؤلفات التي تتعلق بسرقة الحديث-حسب اطلاع الباحث-.

١-قال ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في ترجمة حماد بن الوليد الأزدي، الكوفي:" يسرق الحديث، ويُلْزِق بالثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال.[١]

٢-وقال أيضاً(ت٣٥٤هـ) في ترجمة عبد السلام بن عُبَيْد بن أبي فروة النَّصِيبي:" يسرق الحديث، ويُلْزِق بالثقات الأشياء التي رواها غيرهم من الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال. [٢]

٢-قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ) في ترجمة الحسن بن علي بن صالح، أبو سعيد العدوي البصري:" يضع الحديث، وَيَسْرِقُ الحديث وَيُلْزِقُه على قوم آخرين...[٣]

٢-وقال أيضاً(ت٣٦٥هـ) في ترجمة صالح بن أحمد بن أبي مقاتل:" اسم أبي مقاتل يُونُس... يسرق الأحاديث، وَيُلْزِق أحاديث تُعْرَفُ بقوم لم يرهم، على قوم آخرين لم يكن عندهم وقد رآهم، ويرفع الموقوف، ويوصل المرسل، ويزيد في الأسانيد".[٤]، ومن شواهد ذلك:

-قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ): باب ذِكْرُ ما سرق العدوي من الحديث، وألزقه على قوم آخرين، ثُمَّ قال: حدثنا الحسن، حَدَّثَنا محمد بن عُبَيد بن حِسَابٍ، حَدَّثَنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنا أَبُو عَمْرو بْنِ الْعَلاءِ عَنْ يُونُس بن

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمحدثين، (٢٥٤/١)، (٢٤٧).
(٢) المصدر السابق، (١٥٢/٢)، (٧٦٦).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣، /١٩٥)، (٤٧٤).
(٤) المصدر السابق، (١١٢/٥)، (٩٢٣).

عُبَيد، عن الحسن، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَال: قَال رَسُولِ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:" إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَأْتُوهَا وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فصلوا وما فاتكم فأتموا..."(١)

ثُمَّ قال:" وهذا يرويه عبد اللَّهِ بن محمد بن سِنَانٍ الواسطي، عن عُبَيد بن عُبَيْدَةَ أَوْ غَيْرِهِ، عن حَمَّادِ بن زيد فألزقه العدوي على ابن حِسَابٍ، وابن حِسَاب ثِقَةٌ، وابن سِنَانَ هذا ليس بشَيْءٍ".(٢)

الدراسة:

أولاً: أخرج الحديث ابن عدي.(٣) من رواية عبد اللَّهِ بن محمد بن سِنَانٍ الواسطي، عن عُبَيد بن عُبَيْدَةَ أَوْ غيره، عن حَمَّادِ ابن زيد، عن أبي عَمْرو بن الْعَلاءِ، عن يونس بن عُبَيد، عن الحسن، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ-رضي الله عنه- مرفوعاً

ثانياً: أخرج الحديث ابن عدي(٤)من رواية عبد اللَّهِ بن محمد بن سِنَانٍ الواسطي، عن عُبَيد بن عُبَيْدَةَ أَوْ غَيْرِهِ، عن حَمَّادِ ابن زيد به،

ثالثاً: مُراد ابن عدي(ت٣٦٥هـ) أنَّ الحديث معروف من رواية عبد اللَّهِ بن محمد بن سِنَانٍ الواسطي، عن عُبَيد بن عُبَيْدَةَ أَوْ غيره، عن حَمَّادِ بن زيد، عن أبي عَمْرو بن الْعَلاءِ، عن يونس بن عُبَيد، عن الحسن، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ-رضي

(١) المصدر السابق، (٣/ ١٩٨)، (٤٧٤).

(٢) المصدر السابق، (٣/ ١٩٨)، (٤٧٤).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣/ ١٩٨)، (٤٧٤).

(٤) المصدر السابق، (٣/ ١٩٩)، (٤٧٤).

الله عنه- مرفوعاً، فَعَمَدَ الحسن العدوي إلى سرقة الحديث، وإلزاقه على محمد بن عُبَيد بن حِسَابٍ، وهو ثقة.

رابعاً: الحسن بن علي العدوي السَّارق للحديث ومُلْزِقُه، قال ابن حبان(ت٣٥٤هـ): "يروي عن شيوخ لم يرهم، ويضع على من رآهم الحديث".[١] وقال ابن عدي(ت٣٦٥هـ):" يضع الحديث، وَيَسْرِقُ الحديث وَيُلْزِقهُ على قوم آخرين، وَيُحَدِّثُ عن قوم لا يُعْرَفُون، وَهو متهم فيهم أنَّ الله لم يخلقهم".[٢] وقال أبو أحمد الحاكم(ت٣٧٨هـ):" فيه نَظَر". [٣] وقال الدارقطني(ت٣٨٥هـ):"كَتب، وسمع، لكنه جَازَفَ، ووضع أسانيد ومتونًا، وحَمَل أسانيد على مُتونٍ، ومُتونًا على أسانيد".[٤] وقال ابن الجوزي(ت٥٩٧هـ):"كَذَّاب".[٥] والخلاصة أنه وَضَّاع.

خامساً: الحديث معروف من رواية عبد اللَّهِ بن محمد بن سِنَانٍ الواسطي، قال فيه ابن حبان (ت٣٥٤هـ):" شيخ من أهل البصرة، قَدِمَ الجبل، فحدثهم بها، يضع الحديث، ويقلبه ويسرقه، لَا يحل ذكره فِي الْكتب".[٦] وقال ابن عدي(ت٣٦٥هـ):" يُعْرَف بالروحي؛ من كثرة ما يروي لروح بن القاسم، عَن قوم ثقات بالبواطيل، ويحدث عن الثقات بغير أحاديث روح

---

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمحدثين، (٢٤١/١)، (٢٢٠).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، (٩٥/٣)، (٤٧٤).

(٣) لسان الميزان، ابن حجر، (٢٣٠/٢)، (٨٨٧).

(٤) سؤالات السلمي للدارقطني، (٩٦/١)، (٢٣).

(٥) الموضوعات، (٣٦٢/١)

(٦) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٢/ ٤٥)، (٥٧٧).

بمناكير، وَيَسْرِقُ حديث الناس."[١] وقال الدارقطني (ت٣٨٥هـ): " متروك".[٢] وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت٤٠٩هـ):" متروك"[٣]. والخلاصة أنه متروك الحديث.

سادساً: محمد بن عُبَيد بن حِسَابٍ، الراوي الملْزَق عليه الحديث، قال أبو حاتم الرازي(ت٢٦٧هـ):" صدوق".[٤] وقال النسائي(ت٣٠٣هـ):" ثقة".[٥] وقال ابن عدي (ت٣٦٥هـ):" ثقة".[٦] والخلاصة أنه ثقة.

ثامناً: الحديث ثابت في الصحيحين [٧] من حديث أبي هريرة-رضي الله عنه-

ثانياً: الاجتماع في بعض الصور:

يتفق مصطلح الإلزاق في الحديث النبوي، ومصطلح سرقته في صور متعددة، وسأكتفي بذكر الصور التي تتوافق مع عنوان البحث فقط، ومنها:

الصورة الأولى: أن يكون الحديث معروفاً برواية راوٍ فينسبه لراوٍ غيره:

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٥/ ٤٢٨- ٤٢٩)، (١٠٩٦).

(٢) الضعفاء والمتروكون، (٢/ ١٦٠)، (٣٢١).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (٢/ ٤٨٩)، (٤٥٤٧).

(٤) الجرح والتعديل، (٨/ ١١)، (٤١).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٢٦/ ٦)، (٥٤٤١).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣/ ١٩٨)، (٤٧٤).

(٧) الجامع الصحيح، البخاري، كتاب الجمعة، باب المشي إلى الجمعة، (٢/ ٧)، (٩٠٨)؛ والصحيح، مسلم بن الحجاج، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الصلاة بوقار وسكينة، (١/ ٤٢٠)، (٦٠٢).

قام بعض الرواة من المتروكين والضعفاء بإلزاق الحديث المعروف برواية أحد الرواة على راوٍ آخر:

أ–من شواهد ما يتعلق بإلزاق الحديث في هذه الصورة:

يُنْظَر أمثلة ذلك(١)

ب–من شواهد ما يتعلق بسرقة الحديث في هذه الصورة: قال ابن عدي (ت٣٦٥هـ) في ترجمة أصرم بن حوشب بن هشام:"كان بهمدان قاضياً،... وقال يحيى بن سعيد(ت١٩٨هـ): كَذَّاب خبيث...ثم روى بسنده، فقال: حَدَّثَنَا يُسْرُ بن أنس، أبو الخير، عن أبي الأشعث، عن أصرم بن حوشب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة–رضي الله عنها– قالت: قَال رَسُول اللهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ–:" أَذِيبُوا طَعَامَكُمْ بِالصَّلاةِ، وَلا تَنَامُوا عَلَيْهِ فَتَقْسُوَا قُلُوبُكُمْ".(٢) ثُمَّ رواه بسنده من طريق جعفر بن أحمد بن بَهْمَرْدَ، عن أبي الأشعث، عن أصرم ابن حَوْشَبٍ، عن عبد اللَّهِ بن إبراهيم، أبو علي الشيباني، عن هشام بن عروة بإسناده، نَحوه.(٣)

ثُمَّ قال:" وهذا الحديث يُعْرَف ببزيع، أبو الْخَلِيلِ، عن هشام بن عروة، فلعل أصرم بن حوشب هذا سَرَقَهُ منه."(٤)

الدراسة:

---

(١) يُنْظَر: المطلب الثالث من المبحث الثاني.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢/ ٩٨)، (٢١٩)

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢/ ٩٩)، (٢١٩)

(٤) المصدر السابق، (٢/ ٩٩)، (٢١٩).

أولاً: للحديث ثلاث طُرُقٍ:

الأولى: طريق أصرم بن حوشب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة- رضي الله عنها- مرفوعاً كما عند ابن حبان(ت٣٥٤هـ) [١]، وابن عدي(ت٣٦٥هـ). [٢]

قلت: أصرم بن حَوْشَبٍ، قال يحيى بن معين(ت٢٣٣هـ):"كَذّاب خبيث".[٣] وقال البخاري(ت٢٥٦هـ) [٤]، وابن أبي حاتم(ت٢٦٧هـ)[٥]، والعقيلي(ت٣٢٢هـ) [٦]:"متروك الحديث". وقال ابن حبان(ت٣٥٤هـ):" يضع الحديث على الثقات".[٧] وقال ابن عدي (ت٣٦٥هـ):" عامة رواياته غير محفوظة، وَهو بَيِّنُ الضعف".[٨] وقال الذهبي (ت٧٤٨هـ): تركوه واتُهِم".[٩] والخلاصة أنه متروك الحديث.

---

(١) المصدر السابق، (٢/ ٩٨)، (٢١٩).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٩٨)، (٢١٩).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٢/ ٣٣٦)، (١٢٧٣).

(٤) التاريخ الكبير، (٢/ ٥٦)، (١٦٧١).

(٥) الجرح والتعديل، (٢/ ٣٣٦)، (١٢٧٣).

(٦) الضعفاء الكبير، (١/ ١١٨)، (١٤٢).

(٧) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (١/ ١١٨)، (١٢١).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢/ ١٠١)، (٢١٩).

(٩) المغني في الضعفاء، (١/ ٩٣)، (٧٧١).

الثانية: طريق أصرم بن حَوْشَبٍ، عن عبد اللَّهِ بن إبراهيم، أبو علي الشيباني، عن هشام بن عروة به، كما عند ابن عدي(ت٣٦٥هـ)[١]، وابن الجوزي(ت٣٩٧هـ)[٢] من طريقه.

الثالثة: طريق بزيع بن حَسَّان، أبو الخليل الخَصَّاف، عن هشام بن عروة به، كما عند العقيلي(ت٣٢٢هـ)[٣]، وابن حبان(ت٣٥٤هـ)[٤]، والطبراني(ت٣٦٠هـ)[٥]، وابن عدي (ت٣٦٥هـ)[٦]، وابن الجوزي (ت٣٩٧هـ)[٧] من طريقه.

قلت: بزيع بن حَسَّان، أبو الخليل الخَصَّاف، قال أبو حاتم الرازي(ت٢٦٧هـ):" ذاهب الحديث".[٨] وقال ابن حبان(ت٣٥٤هـ):"يأتي عن الثقات بأشياء موضوعة كأنه المتعمد لها".[٩] وقال ابن عدي(ت٣٦٥هـ): يروي مناكير كلها، لا يتابعه عليها أحد، وَهو قليل

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢/ ٩٩)، (٢١٩).

(٢) الموضوعات، ابن الجوزي، (٣/ ٧٠).

(٣) الضعفاء الكبير، (١/ ١٥٦)، (١٩٨).

(٤) الجرح والتعديل، (٢/ ٤٢١)، (١٦٦٦٩).

(٥) المعجم الأوسط، (٥/ ١٦٣)، (٤٩٥٢)، وقال:" هذا الحديث لم يروه عن هشام بن عروة إلا بزيع، أبو الخليل".

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢/ ٩٩)، (٢١٩).

(٧) الموضوعات، ابن الجوزي، (٣/ ٦٩).

(٨) الجرح والتعديل، (١/ ٢٦٠)، (١٦٦٩).

(٩) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (١/ ١٩٩)، (١٥٥).

الحديث".[١] وقال الدارقطني(ت٣٨٥هـ): "متروك".[٢] وقال الذهبي(ت٧٤٨هـ):" تُرِكَ حديثه واتهِم".[٣] والخلاصة أنه متروك الحديث.

ثانياً: مُراد ابن عدي(ت٣٦٥هـ) أنَّ الحديث معرورف من رواية بزيع، أبو الخليل، عن هشام بن عروة به، فَسَرَقَهُ أصرم بن حوشب، وجعله عن عبد اللَّهِ بن إبراهيم، عن هشام بن عروة به.

ثالثاً: حكم النُّقَّاد على الحديث بالوضع، قال ابن الجوزي(ت٥٩٧هـ):"هذا حديث موضوع على رسول الله-صلى الله عليه وسلم-".[٤]

الصورة الثانية: إلزاق الأحاديث في نُسَخٍ ومصنفات الآخرين:

عَمَدَ بعض الرواة من الكذابين والضعفاء إلى إلزاق الأحاديث في نُسَخٍ ومصنفات الآخرين:

أ-من شواهد ما يتعلق بإلزاق الحديث في هذه الصورة:

يُنْظَر: أمثلة ذلك.[٥]

ب-من شواهد ما يتعلق بسرقة الحديث في هذه الصورة:

- قال ابن يونس المصري(ت٣٤٧هـ) في ترجمة عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني، أبو القاسم:" سكن مصر... ووضع أحاديث على متون محفوظة معروفة، وزاد في نسخ معروفة مشهورة، فافتضح، وُحُرّقت الكتب في

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢ /٢٤٢)، (٢٩٣).

(٢) الضعفاء والمتروكون، (١/ ٢٦٠)، (١٣٠).

(٣) المغني في الضعفاء، (١/ ١٠٣)، (٨٧٤).

(٤) الموضوعات، (٣/ ٧٠).

(٥) يُنْظَر: المطلب الأول من المبحث الرابع.

وجهه، وسقط عند الناس، وَتُرِكَ مجلسه، فلم يكن يجيء إليه كبير أحد...".[١] وقال الدارقطني(ت٣٨٥هـ):" وضع القزويني في نسخة عمرو بن الحارث أكثر من مِئَة حديث".[٢] وذكر ابن عدي(ت٣٦٥هـ) أنه كان يسرق الحديث".[٣]

ثالثاً: الاتفاق في بعض الدوافع:

يتفق مصطلح إلزاق الحديث ومصطلح سرقته في بعض الدوافع التي دفعت رواتهما لممارستهما، ومن صور ذلك:

الصورة الأولى: رواية الأحاديث الغرائب؛ لروايتها عنهم:

لجأ بعض من مارس إلزاق الأحاديث وسرقتها إلى رواية الأحاديث الغرائب، خاصة المتعلقة بفضائل الأعمال؛ لتسويق روايتها عنهم، قال العراقي:" كي يُرغب في روايتها عنه، ويروج سَوْقَهَا به".[٤]؛ لذا نجد أنَّ رواياتهم لا يُتابعون عليها.

أ–من شواهد ما يتعلق بإلزاق الحديث النبوي:

---

(١) تاريخ ابن يونس، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري،(٢/١١٤)، (٢٩٠).

(٢) لسان الميزان، ابن حجر،(٤/٥٧٤)، (٢٢٤٤).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢/٤٣٥)، (٣٦٢)، يُنْظَر: ترجمة: في ترجمة جارية بن هرم، أَبُو شيخ الهنائي البصري.

(٤) فتح المغيث، السخاوي، (١/ ٣٣٦- ٣٣٧).

قال ابن حبان(ت٣٥٤هـ) في ترجمة عبد اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ النَّسَوِيّ،:" شيخ دَجَّال يضع الْحَدِيث عَلَى الثقات، وَيُلْزق الموضوعات بالضعفاء، يروي عَن يزِيد بن هَارُون وَأهل الْعرَاق، لَا يحل ذكره فِي الْكتب بحيلة إِلَّا على سَبِيل الْجَرْح فِيهِ... وذكر حديثه، عن يزيد بن هارون، عن حُمَيْد، عن أنس بن مالك-رضي الله عنه- ، عَنِ النَّبِي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ:" إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ ضَيْفًا بَعَثَ إِلَيْهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ بِأَرْبَعِينَ صَبَاحًا طَيْرًا أَبْيَضَ...ثم ذكر حديثاً في ورقتين "[١] وذكر الذهبي[٢]، وابن حجر[٣] الحديث من أباطيله.

ب: من شواهد ما يتعلق بسرقة الحديث النبوي:

-قال ابن حبان(ت٣٥٤هـ) في ترجمة حماد بن الوليد الكوفي:" يسرق الحديث، ويُلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم، لَا يجوز الاحتجاج به بحال".[٤] وقال ابن عدي(ت٣٦٥هـ):" ...وحماد له أحاديث غرائب وإفرادات عن الثقات، وعامة ما يرويه لا يتابعونه عليه"[٥].

الصورة الثانية: الرغبة في إظهار كثرة الشيوخ:

كان من أهداف ممن كان يُلْزِقُ الأحاديث ويسرقها الرغبة في إظهار كثرة شيوخه؛ لذا كانوا يرون الرواية عن شيوخ لم يروهم.

---

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٢/ ٤٣)، (٥٧٤).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (٥٢٣/٢)، (٤٦٧٨).

(٣) لسان الميزان، (٣٧٥/٣)، (١٤٩٦).

(٤) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (١/ ٢٥٤)، (٢٤٧).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣/ ١١)، (٤١٦).

أ–من شواهد ما يتعلق بإلزاق الحديث النبوي:

–قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ) في ترجمة: الحسن بن علي بن صالح بن زكريا، أبو سعيد العدوي:" يضع الحديث، وَيَسْرِقُ الحديث، ويلزقه على قوم آخرين، وُيُحَدِّثُ عن قوم لا يُعْرَفون، وهو متهم فيهم أنَّ الله لم يخلقهم".(١)

ب: من شواهد ما يتعلق بسرقة الحديث النبوي:

–قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ) في ترجمة النضر بن طاهر، أبو الحجاج البصرى:" ضعيف جدًّا، يسرق الحديث، ويُحَدِّثُ عمن لم يرهم، ولا يَحْمِلُ سِنّهُ أن يراهم".(٢)

الصورة الثالثة: قلة المعرفة في الحديث النبوي:

قلة المعرفة والفهم في الحديث؛ دفعت البعض من الرواة لإلزاق الأحاديث وسرقتها؛ لإظهار كثرة مروياته.

أ–من شواهد ما يتعلق بإلزاق الحديث النبوي:

–قال ابن حبان(ت٣٥٤هـ) في ترجمة محمد بن أبي حُمَيْد المدني، الزُّرَقي، أبو إبراهيم:"...كان شيخاً مُغَفَّلاً، يقلب الإسناد، وَلَا يفهم، وَيُلْزِقُ به المتن، ولا يعلم، فلما كَثُرَ ذلك فِي أخباره، بَطُلَ الاحتجاج بروايته.(٣)

ب: من شواهد ما يتعلق بسرقة الحديث النبوي:

---

(١) المصدر السابق، (٣/ ١٩٨– ٢٠٥)، (٤٧٤).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، (٨/ ٢٦٨)، (١٩٦٧).

(٣) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٢/٢٧١)، (٩٥٩).

-قال ابن حبان(ت٣٥٤هـ) في ترجمة هَمَّام بن مسلم الزاهد: "شيخ من أهل الكوفة...كان ممن يسرق الحديث، ويُحَدِّثُ به ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، على قلة معرفته بصناعة الحَدِيث؛ فلما فَحُشَ ذلك منه وَكَثُرَ فِي روايته، بَطل الاحتجاج به".[١]

قلت: مما تَقَدَّمَ تبين أنَّ هناك جوانب للعلاقة والاتفاق بين مصطلح إلزاق الحديث النبوي، ومصطلح سرقته.

(١) المصدر السابق، (٣/ ٩٦)، (١١٧٢).

المطلب الرابع: مظاهر الفرق بين مصطلح إلزاق الحديث النبوي، ومصطلح سرقته:

هناك العديد من جوانب الفرق بين مصطلح إلزاق الحديث النبوي، ومصطلح سرقته[١]، منها:

أولاً: الفرق من حيث المعنى اللغوي:

الناظر في معاجم لغة العرب يجد أنَّ هناك فرقاً بين المعنى اللغوي لمصطلح إلزاق الحديث النبوي، ومصطلح سرقته.

أ-المعنى اللغوي لمصطلح الإلزاق:

تَقَدّمَ بيان ذلك.[٢]

ب-المعنى اللغوي لمصطلح السَّرِقة:

أقوال أهل اللغة تشير إلى أنهم يطلقون السَّرِقَة على المعاني الآتية:

الأول: أخذ الشيء من الغير خُفْيَة: قال الجوهري:" سرق: سرق منه مالاً، يسرق سَرَقاً بالتحريك، والاسم السَّرِقُ والسَّرِقَةُ، بكسر الراء فيهما جميعاً... واسترق السمع، أي استمع مستخفياً [٣].

الثاني: إخفاء الشيء، وعدم إبرازه: قال الزمخشري:" ومن المجاز: استرق السمع، وسارقة النظر. واسترق الكاتب بعض المحاسبات إذا لم يبرزه".[٤]

---

(١) تحتاج هذه المسألة إلى بحث مستقل؛ لبيان مظاهر الفرق بين هذين المصطلحين.

(٢) يُنْظَر: المطلب الأول من التمهيد.

(٣) الصحاح تاج اللغة وتاج العربية، (٤/ ١٤٩٦).

(٤) أساس البلاغة، الزمخشري، (١/ ٤٥٢).

الثالث: الناقص، الضعيف، القصير: قال الفيروز آبادي:" والمسْتَرِقُ: الناقِصُ الضَّعيفُ الخَلْقِ، والمسْتَمِعُ مُخْتَفِياً. ومُسْتَرِقُ العُنُقِ: قَصيرُها. وهو يُسارِقُ النَّظَرَ إليه، أي: يَطْلُبُ غَفْلَةً لِيَنْظُرَ إليه. وانْسَرَقَ: فَتَرَ وضَعُفَ."[١]

قلت: مما سبق يتبن أنَّ المعنى اللغوي لكلمة السَّرِقة يدور حول المعاني الآتية:

١-أخذ الشيء خُفْيَة.

٢-إخفاء الشيء، وعدم إبرازه.

٣-الناقص، الضعيف، القصير.

٤-التّسمع مُستخفياً.

ثانياً: الفرق من حيث مرادفات كل منهما:

أ-ما يتعلق بإلزاق الحديث النبوي:

تَقَدَّمَ بيانه[٢]

ب- ما يتعلق بسرقة الحديث النبوي:

ذكر الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر ألفاظاً لها صلة بالسَّرِقة وترادفها[٣]، وهي:

١-الطَّرُّ: هو الْقَطْعُ والشَّقُّ، وهو الذي يَشُقُّ كُمَّ الرَّجل، ويَسُلّ ما فيه خُفْيَة.[٤]

---

(١) القاموس المحيط، (١/ ٨٩٣).

(٢) يُنْظَر: المطلب الأول من التمهيد.

(٣) البيان والتعريف بسرقة الحديث الشريف، (١/ ٤٥).

(٤) لسان العرب، ابن منظور، (٤/ ٤٩٩).

٢-الاختلاس: الخَلْسُ: الأَخذ فِي نُهْزَةٍ ومُخاتلة؛ خَلَسَه يَخلِسُه خَلْساً وخَلَسَه إياه، فَهُوَ خالِسٌ وخَلَّاس".[١]

٣-من الألفاظ التي لها المدلول العلمي للسَّرِقة: ألحق، أغار، سطا، أخذ، مَسَخَ، جَرَّدَ، نقل، استمد، سلخ، انتحل، نقل، عزا، عَوَّلَ، نَسَبَ، يتلقَّط أو يتلقَّف، يُرَكِّبُ الأسانيد على المتون، ادَّعاه، سَمَّعَ، زَوَّر، كشط، استفاد.[٢]

وقد بَيَّن علاقة بعضها بمصطلح السَّرِقة.

ثالثاً: الفرق من حيث المعنى الاصطلاحي:

أ-ما يتعلق بإلزاق الحديث النبوي:

تَقَدَّمَ بيانه.[٣]

ب- ما يتعلق بسرقة الحديث النبوي:

قال السخاوي في تعريف سرقة الحديث: "أن يكون محدثًا ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذاك المحدث".[٤]

بَيَّن الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر أنَّ السخاوي اقتصر على بعص صور السَّرِقَة، ثُمَّ وضع تعريفاً، وبَيَّنَ حدوده، فقال:" أن يَدَّعي المحدِّث سماع ما لم يسمع، أو أن ينتحل ما رواه أو كتبه غيره.[٥]

---

(١) المصدر السابق، (٦/ ٦٥).

(٢) البيان والتعريف بسرقة الحديث الشريف، (١/ ٤٦).

(٣) المطلب الثاني من التمهيد.

(٤) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، (٢/ ١٢٥).

(٥) البيان والتعريف بسرقة الحديث الشريف، (١/ ٤٦- ٤٧).

قلت: من خلال ما تَقَدَّمَ تبين أنَّ هناك مظاهر للفرق بين مصطلح إلزاق الحديث النبوي، ومصطلح سرقته.

المبحث الأول: صور الإلزاق المتعلقة بالرواة المعروفين، والثقات وغيرهم:

بعد الانتهاء من دراسة مبحث التمهيد، سيتم في هذا المبحث دراسة صور الإلزاق المتعلقة بالرواة المعروفين، والثقات وغيرهم، ومن خلال التتبع لتراجم الرواة الذين ذكر النُّقَّاد إلزاقهم للأحاديث بالرواة المعروفين، والثقات وغيرهم، تبين أَنَّ صور ذلك تتمثل في المطالب الآتية:

المطلب الأول: إلزاق رواية راوٍ معروف بآخر غير معروف:

لجأ بعض الضعفاء من الرواة لإلزاق الرواية التي رويت عن راو معروف بآخر غير معروف، ومن ذلك:

- قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ) في ترجمة الحسن بن علي بن صالح، أبو سعيد العدوي البصري:" يضع الحديث، وَيَسْرِقُ الحديث وَيُلْزِقُه على قوم آخرين، وَيحَدِّثُ عن قوم لا يُعْرَفُون، وَهو متهم فيهم أنَّ الله لم يخلقهم...[١] ثم ذكر له عدداً من الأحاديث التي سرقها، وألزقها على آخرين، منها ما رواه عن الحسن العدوي، عن الصَّبَّاحُ بْنُ عَبد اللَّه، عن شعبة، عن هُشَيْمٌ، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جابر-رضي الله عنه- قَال:" مَا حَجَبَنِي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مُنْذُ أَسْلَمْتُ، ولاَ رَآنِي إلا تَبَسَّمَ أَوْ ضَحِكَ"[٢]. ثم قال:" وهذا حديث لا أعلم أحداً حَدَّثَ به عن

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣، /١٩٥)، (٤٧٤).

(٢) المصدر السابق، (٣، /١٩٩)، (٤٧٤).

شعبة غير أبي جابر المكي، محمد بن عبد الملك، فَأَلْزَقَهُ العدوي على الصَّبَّاحِ هذا، وَالصَّبَّاحِ لا يُعْرَف.[١]

الدراسة:

أولاً: الحديث أخرجه ابن الأعرابي[٢](ت٣٤٠هـ)، وابن حبان[٣] (ت٣٥٤هـ)، والطبراني[٤] (ت٣٦٠هـ) من طرق عن شعبة، عن هُشَيْم، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جابر-رضي الله عنه- مرفوعاً.

ثانياً: تابع أبو جابر المكي (محمد بن عبد الملك) في روايته عن شعبة بن الحجاج كل من: أبي داود الطيالسي[٥]،ومحمد بن عباد الهنائي [٦] وهذا يدل على إلزاق العدوي للحديث على الصّبّاح ابن عبد الله، وهو غير معروف.

ثانياً: قال أبو حاتم الرازي بحق جابر المكي (محمد بن عبد الملك):" ليس بالقوي".[٧] وأورده ابن حبان في الثقات. [٨] لكن تابعه كل من: أبو داود

---

(١) المصدر السابق، (٣، /١٩٩)، (٤٧٤).

(٢) المعجم، (٩٨/١)، (١٤٨).

(٣) الصحيح، (١٧٥/١٦)، (٧٢٠٠).

(٤) المعجم الكبير، (٢٩٤/٢)، (٢٢٢٢).

(٥) ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضا، عبد الله بن محمد الأصبهاني، (١٠١/١)، (٣٦٧).

(٦) المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، (أبو عوانة)، (٩١/١٩)، (١٠٨٨٢).

(٧) الجرح والتعديل، (٨/ ٥)، (١٧).

(٨) الثقات، (٦٤/٩)، (١٥٢٠٤).

الطيالسي، وهو ثقة حافظ، غَلِطَ في أحاديث [١]، ومحمد ابن عباد البصري، وهو صدوق كما قال أبو حاتم[٢](ت٢٦٧هـ)، وابن حجر[٣](ت٨٥٢هـ)، فالحديث حسن لغيره من الطريق المحفوظة.

رابعاً: الصَّبَّاح بن عبد الله البصري، قال ابن عدي(٣٦٥هـ):" لا يُعْرَف".[٤] وقال ابن عساكر(٥٧١هـ):" مجهول".[٥]

خامساً: الحديث صحيح من طريق إسماعيل بن أبي خالد[٦]، وبيان بن بشر[٧]كلاهما عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله —رضي الله عنه– مرفوعاً.

المطلب الثاني: إلزاق رواية راوٍ غير معروف بآخر معروف:

لجأ بعض الكذابين من الرواة لإلزاق رواية راوٍ لا يُعْرَفُ براوٍ آخر معروف؛ لجهلهم بالرواة، ومن ذلك:

– قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ) في ترجمة الحسن بن علي بن صالح، أبو سعيد العدوي البصري :"روى حديثاً بسنده، فقال: حدثنا الحسن، حدثنا

---

(١) تقريب التهذيب، (٢٥٠/١)، (٢٥٥٠).

(٢) الجرح والتعديل، (١٤/٨)، (٥٨).

(٣) تقريب التهذيب، (٤٨٦/١)، (٥٩٩٩٦).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣، /١٩٩)، (٤٧٤).

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (٣٠٥/٢)، (٣٨٤٥)، ولم أجد قوله قي المطبوع من تاريخ دمشق.

(٦) الجامع الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب من لا يثبت على الخيل، (٦٥/٤)، (٣٠٣٥).

(٧) المصدر السابق، كتاب مناقب الأنصار، باب ذكر جرير بن عبد الله، (٣٩/٥)، (٣٨٢٢).

صالح بن حاتم بن وَرْدَانَ، حدثنا سعد بن سعيد، عن أخيه، عن أبيه، عن أَبِي هريرة- رضي الله عنه- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ- أنه قَال:" مَا جَاءَ مِنَ اللَّهِ فَهُوَ الْحَقُّ، وَمَا جَاءَ مِنِّي فَهُوَ السُّنَّةُ..." ثم قال:" وهذا الحديث يُرْوَى عن شيخ مدني ليس بمعروف، يُقَال له: صالح بن جميل الزَيَّات، أنا عنه ابن ناجية وغيره فسمع العدوي بذكر صالح ما، ولم يعرف ابن جميل هذا؛ فظنَّ أنه صالح بن حاتم فألزقه عليه، وَتَعَمَّدَ بالإلزاق عليه، وصالح بن حاتم صدوق، وهذا الحديث منكر، وإِنَّما جاء عن شيخ ليس بمعروف، وَهو صالح بن جميل.(١)

الدراسة:

أولاً: الحديث من رواية صالح بن حاتم بن وَرْدَانَ، أخرجه ابن عدي(ت٣٦٥هـ)، وقال: هذا الحديث منكر".(٢) وأخرجه أيضاً من رواية صالح بن جميل الزَّيَّات(٣) وقال:" غير محفوظ".(٤)

ثانياً: ألزق الحسن بن علي العدوي الحديث الذي رواه شيخ ليس بمعروف، وهو صالح بن جميل الزَيَّات ألزقه العدوي على صالح بن حاتم بن وَرْدَانَ، وهو

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (١٩٨/٣)، (٤٧٤).

(٢) المصدر السابق، (١٩٨/٣)، (٤٧٤).

(٣) المصدر السابق، (٣٩٤/٣)، (٧٩٧).

(٤) المصدر السابق، (٣٩٤/٣)، (٧٩٧).

معروف، قال أبو حاتم(٢٦٧هـ): "بصري شيخ".[١] وأورده ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في الثقات[٢]. والحديث منكر كما قال ابن عدي.[٣]

المطلب الثالث: إلزاق رواية راوٍ ثقة تُعْرَفُ به بآخر ضعيف:

قام بعض الرواة الضعفاء بإلزاق بعض الأحاديث التي اشتهر بروايتها الثقات من الرواة، فألزقوها براوٍ آخر ضعيف لم يشارك الثقة في الرواية عن شيخه الذي روى عنه الحديث، ومن شواهد ذلك:

-قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ) في ترجمة حُمَيْد بن الرَّبِيعِ بن حُمَيْد بن مالك بن الخزاز: "كوفي، كان يسرق الحديث، ويرفع أحاديث، وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم، ثم روى بسنده حديثاً له، فقال: حدثنا أحمد بن حفص السعدي، حدثنا حُمَيْد بن الربيع، حدثنا النَّضْرُ بن إسماعيل، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة- رضي الله عنه- قَالَتْ:" كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا"، ثم قال: وهذا حديث عيسى بن يونس، وَيُعْرَفُ به، عن هشام بن عروة، فَأَلْزَقَهُ حُمَيْدُ بن الرَّبِيعِ على النَّضْر بن إسماعيل البجلي".[٤]

الدراسة:

---

(١) الجرح والتعديل، (٣٩٨/٤)، (١٧٤٣).

(٢) الثقات، محمد بن حبان البستي، (٣١٨/٨)، (١٣٦٤٩).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (١٩٨/٣)، (٤٧٤).

(٤) المصدر السابق، (٨٩/٣-٩٠)، (٤٤٤).

أولاً: أخرج الطريق المُلْزَقَة ابن عدي(ت٣٦٥هـ) من طريق حُمَيْد بن الربيع، عن النَّضْرُ به[١]

ثانياً: مراد ابن عدي أنّ الحديث معروف من رواية عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، عن هشام بن عروة[٢]، فَعَمَدَ حُمَيْد بن الربيع فألزقه على من لم يرو عن هشام بن عروة، وهو النضر البجلي.

ثالثاً: حُمَيْد بن الربيع الذي ألزق الحديث، قال يحيى بن معين(ت٢٣٣هـ):" كَذَّاب".[٣] وأورده أبو زرعة(ت٢٦٤هـ) في الضعفاء [٤]وقال ابن أبي حاتم(ت٣٢٧هـ):" تكلم الناس فيه، فتركت حديثه".[٥] وقال النسائي(ت٣٠٣هـ): "ليس بشيء".[٦] وقال الدارقطني(ت٣٨٥هـ):" تكلموا فيه".[٧] وقال أبو بكر البرقاني(ت٤٢٥هـ): ليس بحجة؛ لأني رأيت عامة شيوخنا يقولون: هو ذاهب الحديث".[٨] والخُلاَصَةُ أنه متروك الحديث، يُلْزِقُ أحاديث الثقات المعروفة بهم بآخرين لم يرووها قط.

---

(١) المصدر السابق، (٣/٨٩-٩٠)، (٤٤٤).

(٢) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الهبة وفضلها، والتحريض عليها، باب المكافأة في الهبة، (٣/١٥٧)، (٢٥٨٥).

(٣) الضعفاء والمتروكون، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، (١/٢٣٨)، (١٠٢٥).

(٤) الضعفاء، (١/١٠٠)، (١٣٦).

(٥) الجرح والتعديل، (٣/٢٢٢)، (٩٧٤).

(٦) الضعفاء والمتروكون، (١/٣٣)، (١٤٢).

(٧) المغني في الضعفاء، (١/١٩٤)، (١٧٧٧١).

(٨) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (٩/ ٢٨)، (٤٢٢٢)، ولم أجده في المطبوع من سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني.

ثالثاً: النَّضْرُ بن إسماعيل البجلي الذي أُلْزِقَ عليه الحديث، ضعيف أيضاً، قال ابن معين(ت٢٣٣هـ):" ليس بشيء".[١] وقال أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)" ليس بقوي، لم يكن يحفظ الإسناد".[٢] وقال يعقوب بين شيبة(ت٢٦٢هـ):" صدوق، ضعيف الحديث".[٣] وقال أبو زرعة الرازي(ت٢٦٤هـ):" ليس بالقوي".[٤] وقال يعقوب بن سفيان(ت٢٧٧هـ):" ضعيف".[٥] وقال النسائي(ت٣٠٣هـ):" ليس بالقوي".[٦] وقال ابن حبان(ت٣٥٤هـ):" ممن فَحُشَ خطؤه، وَكَثُرَ وهمه، فاستحق الترك من أجله".[٧]والخلاصة أنه ضعيف الحديث.

(١) التاريخ (رواية عباس الدوري)، (٢٧٤/٣)، (١٣١١).

(٢) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن عبد الهادي (ابن المبرد)، (١٦٠/١)، (١٠٧٣).

(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر،(١٠/ ٤٣٥)، (٧٩١).

(٤) الضعفاء، (٨٣٢/٣)، (٢٣٤).

(٥) المعرفة والتاريخ، (٣/ ٥٥).

(٦) تهذيب التهذيب، ابن حجر، (١٠/ ٤٣٥)، (٧٩١).

(٧) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٥١/٣)، (١١٠٩).

المطلب الرابع: إلزاق رواية راوٍ ضعيف تُعرَفُ به بآخر ثقة:

لجأَ بعض الكذابين من الرواة لإلزاق رواية راوٍ ضعيف تُعْرَف به، فيُلْزقها بآخر ثقة لم يروها، ومن ذلك:

-قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ) في ترجمة أحمد بن مُحَمد بن حرب، أبو الحسن الملحمي:"...يتعمد الكذب، وَيُلَقَّن فيتلقن، ثم روى حديثاً له بسنده، من طريق أحمد بن محمد بن حرب، عن عُبَيد اللَّهِ الْقَوَارِيرِيّ، عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:" سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ" وكَذَبَ على الْقَوَارِيرِيّ، وإِنَّما يروي هذا الحديث عبد اللَّهِ بن أبي بكر الْمُقَدّمِيُّ، وَهو ضعيف، عن حماد بن زيد، فَأَلْزَقَهُ هو على الْقَوَارِيرِيّ، وَالْقَوَارِيرِيُّ ثقة، وَالْمُقَدّمِيُّ مع ضعفه أخطأَ على حماد بن زيد فقال: عن ثابت، عن أَنَس، وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإِنَّما هو ثابت، عن عبد اللَّهِ بن رباح، عَن أَبِي قتادة".[١]

الدراسة:

أولاً: الحديث معروف من طرق عن حماد بن زيد، عن ثابت البُناني، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة- رضي الله عنه-مرفوعاً كما عند أحمد(ت٢٤١هـ)[٢]، وابن ماجه(ت٢٧٣هـ)[٣]، والترمذي(ت٢٧٩هـ)[١]، والنسائي(ت٣٠٣هـ) [٢]، والطبراني(ت٣٦٠هـ)[٣]

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (١/ ١٣٠- ١٣١)، (٤٦).

(٢) المسند، (٢٧٠/٣٧)، (٢٢٥٧٧).

(٣) السنن، ابن ماجه، كتاب الأشربة، باب ساقي القوم آخرهم شرباً، (٤٩٥/٤)، (٣٤٣٤).

ثانياً: ألزق أحمد بن مُحَمد بن حرب، أبو الحسن الملحمي الحديث على عبيد الله بن عمر بن ميسرة الْقَوَارِيرِيّ ، عن حماد بين زيد، عن ثابت البُناني، عن أنس بن مالك- رضي الله عنه- مرفوعاً، فأخطأ على حماد بن زيد، فسلك الجادة؛ لأنها طريق معهودة فقال: عن حماد بين زيد، عن ثابت البُناني، عن أنس بن مالك- رضي الله عنه-؛ وذلك لضعفه-أي أحمد بن محمد بن حرب، أبو الحسن الملحمي، قال ابن حبان(ت٣٥٤هـ):" كَذَّابٌ يضع الحديث، فلم أشتغل به؛ ولكني ذَكَرْتُهُ لِيُعْرَفَ اسمه؛ لِئَلَّا يَحْتَجُّ به مخالف أو موافق في شيء يرويه".(٤) وقال ابن عدي(ت٣٦٥هـ):" مشهور بالكذب وَوَضْعِ الحديث".(٥) وقال الذهبي(ت٧٤٨هـ):"كذّاب وَقِح".(٦)

قلت: أما القواريري الذي أُلْزِقَ عليه الحديث، قال الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢هـ):" ثقة ثبت". (٧)

ثالثاً: روى أحمد بن مُحَمد بن حرب، أبو الحسن الملحمي الحديث عن عبد الله بن أبي بكر المِقَدّمي، عن حماد بن زيد، عن ثابت البُناني، عن أنس بن

---

(١) الجامع، أبواب الأشربة، باب ما جاء أنّ ساقي القوم آخرهم شرباً، (٣/٣٧١)، (١٨٩٤)، وقال: "حديث حسن صحيح".

(٢) السنن الكبرى، كتاب الأشربة، باب متى يشرب ساقي القوم، (٦/٢٩٩)، (٦٨٣٨).

(٣) المعجم الأوسط، (٦/٢٨٣)، (٦٤٢٣).

(٤) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (١/١٥٤)، (٨٧).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، (١/٣٣٢)، (٤٦).

(٦) المغني في الضعفاء، (١/٥٣)، (٤٩).

(٧) تقريب التهذيب، (١/٦٤٣)، (٤٣٥٤).

مالك- رضي الله عنه- مرفوعاً، وعبد الله بن أبي بكر المُقَدّمي ضعيف، قال ابن الجُنَيْد(ت٢٧٠هـ):"كنا نمر به وهو قاعد، فلا نكتب عنه".[١] وقال أبو زرعة(ت٢٦٤هـ):" ليس بشيء، أدركته ولم أكتب عنه".[٢] وقال أبو حاتم الرازي(ت٢٦٧هـ): "فيه نظر".[٣] وقال الذهبي(ت٧٤٨هـ):" ضعفوه".[٤]، والخلاصة أنه ضعيف جدًّا.

ومما يدل على إلزاق أحمد بن مُحَمد بن حرب، أبو الحسن الملحمي للأحاديث على من لم يروها من الرواة ما نقله أبو زرعة الرازي(ت٢٦٤هـ) عنه يوماً أنه قال لسليمان بن حرب(ت٢٢٤هـ): أنا أروى عن حماد منك؟ فقال له سليمان: لأنك تأخذ أحاديث الناس فترويها عن حماد".[٥]

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (١٩/٥)، (٨٤).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (١٩/٥)، (٨٤).

(٣) المصدر السابق، (١٩/٥)، (٨٤).

(٤) المغني في الضعفاء، (٣٣٣/١)، (٣١١٨).

(٥) الضعفاء، (٤٦٩/٢).

المطلب الخامس: إلزاق الرواية بالراوي بتلقينه ما ليس من حديثه:

التلقين: هو إلقاء كلام إلى الغير في الحديث أي إسناداً أو متناً، وبادر إلى التحديث بذلك ولو مرة، من غير أن يعلم أنه من حديثه". (١)

يعتبر التلقين–غير المراد منه امتحان الراوي– صورة من صور إلزاق الرواية بالراوي؛ إذ إنَّه يتضمن الإيهام بأنّ الحديث من روايته، وليس كذلك، ويُحدِّثُ به على أنه من حديثه من غير أن يعلم(٢)، أو الإتيان إلى المحدث بكتاب أو نسخة، فيقال له: هذا من حديثك، فيحدث به، وهو ليس من حديثه(٣)، فمن أمثلة الأول:

١–قال أبو داود(ت٢٧٥هـ):" عطاء بن عجلان، بصري...وليس بِشَيْءٍ، قال أبو معاوية (ت١٩٤هـ):" وضعوا له حديثاً مِنْ حديثي، وقالوا له: قل: حدثنا محمد بن خازم فقال: ثنا محمد بن خازم، فقلت: يا عدو الله، أنا محمد بن خازم، ما حدثتك بشيء "(٤)

٢– مُوسى بن دينارٍ لَقَّنَهُ حفص بن غِياث؛ فقال له:" حَدَّثَتَكَ عائشةُ بنتُ طلحةَ عن عائشة بكذا وكذا. فقال: حدثتني عنها به".(٥)

ومن أمثلة الثاني: قال يحيى بن حَسَّان التِنِّسي(ت٢٠٨هـ):" جاء قوم ومعهم جُزْء فقالوا سمعناه من ابن لهعية، فنظرت فيه، فإذا ليس فيه حديث

---

(١) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، السخاوي، (١٠٦/٢).

(٢) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زكريا الأنصاري، (٣٣٩/١).

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (١٠٥/٢)، بتصرف.

(٤) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، (١٤٩/١).

(٥) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زكريا الأنصاري، (٣٣٩/١).

واحد من حديث ابن لَهِيعَة. قال: فَقُمْت فجلست إِلَى ابن لَهِيعَة؛ فَقلت: أَي شَيْء ذَا الْكتاب الَّذِي حَدَّثْتَ به؟ ليس ها هنا في هَذا الْكتاب حديث من حديثك، ولا سَمعتهَا أنت قطّ. قال: فما أصنع بهم، يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حَدِيثك فأحدثهم به".[١] ومن شواهد إلزاق الرواية بالراوي بتلقينه ما ليس من حديثه:

–حديث يزيد بن أَبِي زياد، قال: سمعت ابن أبي ليلى، قال: سمعت البراء يُحَدِّثُ، قوماً فيهم كعب ابن عُجْرَةَ قال:" رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، رَفَعَ يَدَيْهِ".

الدراسة:

أولاً: الاضطراب في إسناده: اضْطُرِبَ في إسناد الحديث على النحو الآتي: بين الإمام البيهقي(ت٤٥٨هـ) أوجه الاضطراب في إسناده، فقال:" قد روى هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء[٢] وقيل: عن محمد ابن عبد الرحمن، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى.[٣] وقيل: عنه، عن يزيد بن أبي زياد، عن ابن أبي ليلى[٤]

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، (١٣/٢).

(٢) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح، (١١/٢)، (٢٥٣٠).

(٣) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح، (١١/٢)، (٢٥٣٠).

(٤) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح، (١١/٢)، (٢٥٣٠).

قلت: الرواية المحفوظة رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب-رضي الله عنه-، ويدل على ذلك:

١-ما رواه عبد الله ابن الإمام أحمد(ت٢٩٠هـ)، قال: حدثني أبي، عَن مُحَمَّد بن عبد الله بن نُمَير(ت٢٤٠هـ) قَالَ:" نظرت فِي كتاب بن أبي ليلى فَإِذا هُوَ يرويهِ عَنْ يزيد بن أبي زياد قَالَ أبي: وحدثناه وَكِيع سَمعه من ابن أبي ليلى، عَن الحكم، وَعِيسَى[١] عَن، عبد الرَّحْمَن بن أبي ليلى، وكان أبي يذكر حَدِيث الحكم وعيسى، يَقُول إِنَّمَا هُوَ حَدِيث يزيد بن أبي زياد كما رآه ابن نمير فِي كتاب ابن أبي ليلى، قال أبي: ابن أبي ليلى كان سيء الحفظ، ولم يكن يزِيد بن أبي زياد بالحافظ".[٢]

٢-محمد بن أبي ليلى لا يحتمل تَفَرُّدُه، عن الحَكَم بن عُتيبة؛ لسوء حفظه؛ إذ لو كان الحديث عند الحَكَم لرواه عنه كبار الحفاظ مثل: الأعمش، وشعبة بن الحجاج، ومنصور بن المعتمر، وغيرهم.[٣]

وبناءً على ما تقدم فلا تكون رواية محمد بن أبي ليلى صالحة للاعتبار، ولا تكون رواية عيسى بن أبي ليلى، والحكم بن عتيبة متابعة ليزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى حتى يتقوى الحديث.

ثانياً: الاضطراب في متنه: اضْطُرِبَ في متن الحديث على ثلاثة أوجه:

---

(١) رفع اليدين في الصلاة، البخاري (٣٠/١)، (٣٤).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، أحمد بن حنبل، (٣٦٨/١).

(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٤٣٣/٢)، (٧٥٦).

الأول: رواه كل من: شعبة بن الحجاج[١] ،وهُشَيْم بن بُشَيْر[٢]، وأسباط بن محمد القرشي[٣]، وسفيان الثوري[٤]، وخالد بن عبد الله الطحان[٥]، وصالح بن عمر الواسطي[٦]،وسفيان بن عيينة[٧]، وحمزة بن حبيب الزَيَّات[٨]، وجرير بن عبد الحميد الضَبِّي[٩]، وعبد الله بن إدريس الأودي[١]، والجَرَّاح بن مليح [٢]، وزهير بن معاوية[٣]، بألفاظ متقاربة دون زيادة لفظة:" ثم لا يعود".

---

(١) المسند، أحمد بن حنبل، (٦٢٤/٣٠)، (١٨٦٩٢).

(٢) المصدر السابق، (٤٤١/٣٠)، (١٨٤٨٧).

(٣) المصدر السابق، (٦١٤/٣٠)، (١٨٦٧٤).، وأسباط، قال الحافظ ابن حجر:" ثقة، ضُعِّفَ في الثوري"، يُنْظَر: تقريب التهذيب، (١٢٤/١)، (٣٣٢).

(٤) المصدر السابق، (٦٣١/٣٠)، (١٨٧٠٢).

(٥) السنن، الدارقطني، كتاب الصلاة، باب ذكر التكبير، ورفع اليدين عند الافتتاح...، (٥١/٢)، (١١٣١). وخالد الطَحَّان، قال الحافظ ابن حجر:" ثقة، ضُعِّفَ في الثوري"، يُنْظَر: تقريب التهذيب، (١٨٧/١)، (١٦٥٧).

(٦) المسند، أبو يعلى الموصلي، (٢٥٥/٣)، (١٧٠١). وصالح الواسطي، قال الحافظ ابن حجر:" ثقة"، يُنْظَر: تقريب التهذيب، (٤٤٧/١)، (٢٨٩٧).

(٧) المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، كتاب الصلاة، باب الافتتاح ورفع اليدين، (٧٠/٢)، (٢٥٣١).

(٨) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (١٨٦/٦)، (١٧٠٠). وحمزة الزَيَّات، قال الحافظ ابن حجر:" صدوق زاهد ربما وَهِم"، يُنْظَر: تقريب التهذيب، (٢٧١/١)، (١٥٢٦).

(٩) المصدر السابق، (١٨٤/٨)، (٢٣٧٨)، وجرير الضَبِّي، قال الحافظ ابن حجر، "ثقة، صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم في حفظه"، يُنْظَر: تقريب التهذيب، (١٩٦/١)، (٩٢٤).

الثاني: رواه بزيادة لفظة: "ثم لا يعود". عن يزيد بن أبي زياد به، كل من:

١-إسماعيل بن زكريا الخُلقاني[٤]، قال الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢هـ): "صدوق يخطئ قليلاً".[٥]

٢-شريك بن عبد الله النخعي القاضي[٦] قال الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢هـ): صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابداً، شديداً على أهل البدع".[٧]

الثالث: روى يزيد بن أبي زياد ما ينقض ما جاء عنه من قوله:" ثم لا يعود".؛ فقد روى البيهقي بسنده من طريق إبراهيم بن بشار، ثنا سفيان، ثنا يزيد بن أبي زياد بمكة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب

---

(١) السنن، أبو داود، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، (٦٧/٢)، (٧٥١) أورده مُعلقاً، وعبد الله بن إدريس، قال الحافظ ابن حجر، "ثقة فقيه عابد"، يُنْظَر: تقريب التهذيب، (٤٩١/١)، (٣٢٢٤).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، أحمد بن محمد بن حنبل، (٣٧٢/١)، (٧١٥)، الجرَّاح بن مليح، قال الحافظ ابن حجر: "صدوق يهم"، يُنْظَر: تقريب التهذيب، (١٩٦/١)، (٩١٦).

(٣) معرفة السنن والآثار، البيهقي، كتاب الصلاة، باب من قال: لا يرفع يديه في الصلاة إلا عند الافتتاح، (٤١٨/٢)، (٣٢٦٦)، وزهير، قال الحافظ ابن حجر:" ثقة ثبت، إلا أنَّ سماعه عن أبي إسحاق بآخرة"، يُنْظَر: تقريب التهذيب، (٣٤٢/١)، (٢٠٦٢).

(٤) السنن، علي بن عمر الدارقطني، كتاب الصلاة، باب ذكر التكبير، ورفع اليدين عند الافتتاح...، (٤٩/٢)، (١١٢٩).

(٥) تقريب التهذيب، (١٣٩/١)، (٤٤٩).

(٦) السنن، أبو داود، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، (٦٧/٢)، (٧٥١).

(٧) تقريب التهذيب، (١/ ٤٣٦)، (٢٨٠٥).

قال:" رَأَيْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ "[1].

قلت: الرواية المحفوظة في متن الحديث دون زيادة لفظة:" ثم لا يعود"، ومما يدل على ذلك:

١-رواها جمع من الأئمة الأثبات، وقد تقدم ذكرهم[2]، دون زيادة لفظة:" ثم لا يعود".

٢- تراجع يزيد بن أبي زياد عن زيادة لفظة:" ثم لا يعود"، وأنّ المحفوظ عنه دونها؛ روى الدارقطني(ت٣٨٥هـ) من طريق علي بن عاصم أنه قال:".. قَدِمْتُ الْكُوفَةَ فَقِيلَ لِي: إِنَّ يَزِيدَ حَيٌّ، فَأَتَيْتُهُ فَحَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ-رضي الله عنه- قَالَ:" رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حِينَ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى سَاوَى بِهِمَا أُذُنَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي لَيْلَى أَنَّكَ قُلْتَ: ثُمَّ لَمْ يَعُدْ؟ قَالَ: لَا أَحْفَظُ هَذَا فَعَاوَدْتُهُ، فَقَالَ: مَا أَحْفَظُهُ".[3]

٣-إجماع النُّقَّاد على ضعف حديث يزيد بن أبي زياد بزيادة لفظة:" ثم لا يعود"؛ إذ نَصُّوا على تلقينه إياه، واضطرابه فيه، وعدم صحته، ومن ذلك:

---

(١) السنن الكبرى، البيهقي كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح، (١١١/٢)، (٢٥٣٠).

(٢) يُنْظَر: الهوامش: (٢- ١٣) من الصفحة السابقة.

(٣) السنن، الدارقطني كتاب الصلاة، باب ذكر التكبير، ورفع اليدين عند الافتتاح...، (٥١/٢)، (١١٣١)، وفي سندها محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال الحافظ ابن حجر:" صدوق سيئ الحفظ"، يُنْظَر: تقريب التهذيب، (١/ ٨٧١)، (٦١٢١).

١-قال سفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ): " وَقَدِمَ الكوفة وسمعته يُحدث به، فزاد فيه، ثم لا يعود، فظننت أنهم لَقَّنُوهُ، وكان بمكة يومئذ أحفظ منه يوم رأيته بالكوفة إنه قد تغير حفظه... "(١)

٢-وقال الإمام أحمد(ت٢٤١هـ):" هذا حديث وَاهٍ، قد كان يزيد بن أبي زياد يُحَدِّثُ به بُرهة من دهره لا يذكر فيه: ثُمَّ لَا يَعُودُ، فلما لُقِّنَ أخذه، وكان يذكره".(٢)

٣-وقال البخاري(ت٢٥٦هـ):" وإنما روى ابن أبي ليلى هذا من حفظه، فأما من حَدَّثَ عن ابن أبي ليلى من كتابه، فإنما حَدَّثَ عن ابن أبي ليلى، عن يزيد فرجع الحديث إلى تلقين يزيد، والمحفوظ ما روى عنه: الثوري، وشعبة، وابن عيينة قديماً".(٣)

٤-وقال الحازمي(ت٥٨٤هـ):"... هذا الحديث يُعْرَفُ بيزيد ابن أبي زياد، وقد اضطرب فيه"(٤)

(١) المسند، عبد الله بن الزبير الحميدي (٥٧٣/١)، (٧٤١).

(٢) معرفة السنن والآثار، البيهقي، كتاب الصلاة، باب من قال: لا يرفع يديه في الصلاة إلا عند الافتتاح، (٤١٨/٢)، (٣٢٦٦).

(٣) رفع اليدين في الصلاة، (٣٠/١)، (٣٤).

(٤) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، الحازمي، (١٥/١).

المبحث الثاني: صور الإلزاق المتعلقة بالإسناد:

بعد دراسة صور الإلزاق المتعلقة بالرواة المعروفين، والثقات وغيرهم، سيكون في هذا المبحث بيان صور الإلزاق المتعلقة بالإسناد ودراستها، من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: إلزاق أسانيد بمتون لا تُعْرَفُ بها:

من صور إلزاق الرواية، إلزاق أسانيد بمتون لا تُعْرَفُ، ولا تُرْوَى بها، ومن شواهد ذلك:

-قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ) في ترجمة جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيابة: أَبُو الفضل الغافقي، مصري يعرف بابن أَبِي العلاء...وحدثنا هو، عن أبي صالح كاتب الليث، وسعيد بن عُفَيْر،... وغيرهم بأحاديث موضوعة، وكنا نتهمه بوضعها، بل نتيقن فِي ذلك...ثم روى حديثاً له بسنده، فقال: حدثنا جعفر، حدثنا يوسف بن عدي الكوفي، حدثنا ابن المبارك، عن يونس بن يزيد، أخبرني أبو علي ابن يزيد، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك- رضي الله عنه-، قال: قال: رسول الله-صلى الله عليه وسلم-:" مَنْ سَرَقَ سَرِقَةً تُرَى بِعَيْنٍ أَكَبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وجهه، وَهو مع أَهْلِ الشِّرْكِ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّار". ثم قال:" وَهَذَا الْحَدِيث بهذا الإسناد باطل، فإنما روى ابْن المبَارك بهذا الإسناد أَنّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ- قرأ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ، والعين بالعين". فالبلية من جعفر

لم يحسن يكذب، أخذ إسناد ابْن المبَارك أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ- قرأ أَنَّ العين بالعين فألزقه عَلَى كلام فِي سرقة". (١)

الدراسة:

أولاً: حديث "أَنّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ- قرأ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ والعين بالعين"، رواه عبدُ الله ابن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن أبي علي بن يزيد، عن الزهري، عَن أَنَس بْنِ مَالِكٍ- رضي الله عنه- مرفوعاً كما عند أحمد(ت٢٤١هـ)(٢)، وأبو داود(ت٢٧٥هـ)(٣)، والترمذي(ت٢٧٩هـ)(٤)، وأبو يعلى(ت٣٠٧هـ)،(٥)، والطبراني(ت٣٦٠هـ)(٦).

ثانياً: أخذ جعفر بن أحمد بن سيابة إسناد ابن المبارك لحديث أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ-:"قرأ أَنَّ العين بالعين..". فألزقه عَلَى كلام فِي سرقة، وقد ذكر ذلك ابن القيسراني(ت٥٠٧هـ) أيضاً، فخلال تعليقه على الحديث، قال:" وهذا باطل، وَالْحمل فيه على جعفر شيخ ابن عدي. وَإِنَّمَا

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢/٤٠٠-٤٠٢)، (٣٤٨).

(٢) المسند، (٢٠/٤٥٤)، (١٣٢٤٩).

(٣) السنن، كتاب الحروف والقراءات، (٦/١٠٤)، (٣٩٧٦).

(٤) الجامع، أبواب القراءات، باب في فاتحة الكتاب، (٥/٣٦)، (٢٩٢٩)، وقال: "هذا حديث حسن غريب".

(٥) المسند، (٦/٢٦٢)، (٣٥٦٦).

(٦) المعجم الأوسط، (١/٥٥)، (١٥٣).

روى ابن المبارك بهذا الإسناد أَن النَّبِي -صلى الله عَلَيْهِ وَسلم -قَرَأَ:" إِن النَّفس بِالنَّفسِ.".[1]

ثالثاً: حديث عبد الله بن المبارك حديث ضعيف؛ لأن في سنده أبي علي بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، قال أبو حاتم(ت٣٦٧هـ):" مجهول".[2]

(١) ذخيرة الحفاظ، (٤/٢٣٠٥)، (٥٣٥٧).

(٢) العلل، (٤/٦٧٩)، (١٧٣٠).

المطلب الثاني: إلزاق الإسناد بزيادة راوٍ عمداً فيه:

لجأ بعض الكذابين من الرواة إلى زيادة أسماء لرواة في الإسناد عمداً، ومن ذلك:

–قال الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ) في ترجمة محمد بن الحسين بن إبراهيم بن محمد، أبو بكر الوَرَّاق، يُعْرَف بابن الخَفَّاف: حَدَّث عن أحمد بن جعفر بن مالك القطيعي، ومخلد بن جعفر الدقاق... وكان غير ثقة، لا أشك أنه كان يُرَكِّبُ الأحاديث ويضعها على من يرويها عنه، ويختلق أسماءً وأنساباً عجيبة لقوم حَدَّثَ عنهم، ثم روى حديثاً له بسنده، فقال: حدثني أبو بكر بن الْخَفَّافِ بلفظه، قال: حدثنا عبد الله بن محمد الصائغ، قال: حدثنا بشر بن موسى بن صالح، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن، عبد الله بن يزيد الْمُقْرِئُ، عن عبد الرحمن المسعودي، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود– رضي الله عنه–، عن النَّبِيِّ، –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– عَنْ جِبْرِيلَ..". (١)

ثم قال الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ):" هذا الحديث باطل بهذا الإسناد، والرجال المذكورون في إسناده كلهم معروفون سوى الصائغ، ونرى أن ابن الخَفَّاف اختلق اسمه، وَرَكَّبَ الحديث عليه، وَنُسْخَةُ بشر موسى، عن أبي عبد الرحمن الْمُقْرِئِ معروفة، وليس هذا فيها، وقد رُوِي عن المقرئ من طريق مظلم، حدثنيه أبو صالح، أحمد بن عبد الملك النيسابوري، قَالَ: أخبرني أبو سعيد بن الحسن بن علي ابن سهلان القرقوبي بأصبهان، قال: حدثنا عبد

(١) تاريخ بغداد، (٤٥/٣)، (٦٦٨)، ويُنْظَر أيضاً: المصدر نفسه، (٩/ ٢٣٩)، (٤٣٥٦).

الله بن محمد بن محمد بن فورك القباب، قال: حدثنا أبي، قَالَ: حدثنا أبو مَسَرَّة، عَزَّاز بن عبد الله بن عَزَّاز البصري، قال: حدثنا علي بن محمد بن الحسن، قال: حدثنا القاسم بن دهثم، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، قال: حدثنا المسعودي، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي، -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عن جبريل، عن ميكائيل، عن إسرافيل، عن الرفيع، عن اللوح المحفوظ، عن الله، عَزَّ وَجَلَّ ثم ساق الحديث مثل ما تقدم، ومن ههنا أخذه ابن الخفاف لزقه على الصائغ الذي ذكر أنه حدثه به عن بشر بن موسى عن المقرئ".[١]

الدراسة:

أولاً: أخرج الحديث الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)[٢]، ومن طريقه ابن الجوزي(ت٥٩٧هـ)[٣]، من طريق أبي بكر بن الْخَفَّاف بِلَفْظِهِ، عن عبدالله بن محمد الصائغ به، عن الله -تعالى-.

ثانياً: لا يُسَلَّم للخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ) قوله:"... والرجال المذكورون في إسناده كلهم معروفون سوى الصائغ، ونرى أن ابن الخَفَّاف اختلق اسمه، وَرَكَّبَ الحديث عليه[٤]؛ لأنَّ عبد الله بن محمد الصائغ معروف، قال الذهبي(ت٧٤٨هـ) [٥]، وابن حجر(ت٩٥٢هـ) [١]: " أحد الكذابين".

---

(١) المصدر السابق، (٣/٤٥)، (٦٦٨).

(٢) المصدر السابق، (٣/٤٥)، (٦٦٨).

(٣) الموضوعات، (١/٣٠٢).

(٤) تاريخ بغداد، (٣/٤٥)، (٦٦٨).

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (٢/٤٩٧)، (٤٥٧٣).

ثالثاً: استدل الخطيب البغدادي على إلزاق ابن الخفاف للحديث على الصائغ الذي ذكر أنه حدثه به، عن بشر بن موسى، عن المقرئ؛ بعدم وجوده في نسخة بشر بن موسى، عن الْمُقْرِئِ؛ دَلَّ عليه قوله:" وَنُسْخَةُ بشر موسى، عن أبي عبد الرحمن الْمُقْرِئِ معروفة، وليس هذا فيها..".[٢]

(١) لسان الميزان، (٥٨١/٤)، (٤٤٣٢).

(٢) تاريخ بغداد، (٤٥/٣)، (٦٦٨).

المطلب الثالث: إلزاق الإسناد بإبدال راوٍ عمداً فيه:

قام بعض الكذابين بإلزاق الحديث بأحد الثقات من الرواة، مع إبدال راوٍ براوٍ آخر عَمْدَاً، ومن ذلك:

-قال ابن حبان(ت٣٥٤هـ) في ترجمة حَمَّاد بْن الْوَلِيد الْأَزْدِيّ:" من أهل الْكُوفَة، يروي عن: الثوري. روى عنه: الحسين الصُّدَائي... يسرق الحديث، وَيُلْزق بالثقات مَا ليس من أحاديثهم، لَا يجوز الاحتجاج به بحال، روى عن الثوري، عن محمد بن سُوقَةَ، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد اللَّهِ بن مسعود- رضي الله عنه- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:" مَنْ عَزَّى مُصَابًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أجره". ثنا ابن زهير، ثنا الحسن بن يونس بن مِهْرَان الزَّيَّاتُ، ثنا حَمَّادُ بن الوليد، وإنما هو حديث علي بن عاصم، عَن محمد بن سوقة، عَن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد اللَّهِ بن مسعود- رضي الله عنه-، وقد سَرَقَهُ عبد الحكيم بن منصور عنه، فرواه عن محمد بن سُوقَةَ أيضاً، فأما الثوري، فإنه ما حَدَّثَ بهذا قط، وحماد هذا سَرَقَهُ من علي بن عاصم، فأُلزق بالثوري وحَدَّثَ به، وجعل مكان الأسود علقمة".(١)

الدراسة

أولاً: الحديث معروف من رواية علي بن عاصم بن صهيب بن سنان الواسطي، عن محمد بن سُوقَة، عَن إِبْرَاهِيم النخعي، عَنّ الأسود بن يزيد النخعي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود- رضي الله عنه-، عن النبي — صلى الله

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٢٥٤/١)، (٢٤٧)، وينظر أيضا: المصدر نفسه، (٢٥٤/١)، (٢٤٧).

عليه وسلم-مرفوعاً، كما عند ابن ماجه(ت٢٧٣هـ)[١]، والترمذي(ت٢٧٩هـ)[٢]، والبزار(ت٢٩٢هـ)[٣]، والطبراني(ت٣٦٠هـ)[٤]، والبيهقي(٤٥٨هـ).[٥]

وهذه الطريق ضعيفة؛ لضعّف علي بن عاصم، قال علي بن المديني(ت٢٣٤هـ):" كان كثير الغلط، وكان إذا غلط فَرَدَّ عليه لم يرجع".[٦] وقال الفَلَّاس(ت٢٤٩هـ):"فيه ضعف، وكان إن شاء الله من أهل الصدق".[٧] وقال البخاري(ت٢٥٦هـ):" ليس بالقوي عندهم".[٨]وقال النسائي(ت٣٠٣هـ):" ضعيف".[٩]؛ قال الإمام الترمذي(ت٢٧٩هـ):"...

(١) السنن، كتاب الجنائز، باب ما جاء في ثواب من عزى مصاباً، (٥١١/١)، (١٦٠٢).

(٢) الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء فيمن عزى مصاباً، (٣٧٦/٢)، (١٠٧٣)، وقال:" هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم، وروى بعضهم عن محمد بن سوقة بهذا الإسناد موقوفاً، ولم يرفعه، ويقال: أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم بهذا الحديث نقموا عليه".

(٣) المسند (البحر الزخّار)، (٦٤/٥)، (١٦٣٢).

(٤) الدعاء، الطبراني، (٣٦٩/١)، (١٢٢٣).

(٥) السنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من تعزية الميت رجاء الأجر...، (٩٨/٤)، (٧٠٨٨).

(٦) تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٣٤٥/٧)، (٥٧١).

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (١٣٦/٣)، (٥٨٧٣)

(٨) التاريخ الكبير، (٢٩٠/٦)، (٢٤٣٥).

(٩) الضعفاء والمتروكون، (٧٦/١)، (٤٣٠)

ويقال: أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم بهذا الحديث، نقموا عليه".[١]، وقال البيهقي(ت٤٥٨هـ):"... هو أحد ما أنكر عليه".[٢]

ثانياً: تابع علي بن عاصم بن صهيب بن سنان الواسطي في رفعه جمع من الرواة، وهم: عبد الحكيم ابن منصور الواسطي[٣]، ومحمد بن الفضل بن عطية[٤]، وشعبة بن الحجاج[٥]، وسفيان الثوري[٦]، وعبد الرحمن بن مالك بن مغول[٧]، وقيس بن الربيع[٨]

---

(١)الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء فيمن عزى مصاباً، (٣٧٦/٢)، ج٢، (١٠٧٣).

(٢) المصدر السابق، أبواب الجنائز، باب ما جاء فيمن عزى مصاباً، (٣٧٦/٢)، (١٠٧٣).

(٣) معجم ابن الأعرابي، ابن الأعرابي، مرفوعاً (٢٠٩/١)، (٣٦٧)، وعبد الحكيم بن منصور الواسطي، قال فيه ابن معين:" ليس بشيء".، يُنْظَر: التاريخ (رواية الدارمي)، (١٧٦/١).

(٤) المصدر السابق، مرفوعاً (٩٢٠/٣)، (١٩٣٣)، ومحمد بن الفضل بن عطية، قال فيه ابن معين:" ليس بشيء". يُنْظَر: التاريخ (رواية الدوري)، (٣٥٥/٤)، (٤٧٥٥).

(٥) المصدر السابق، مرفوعاً (٤٣١/٢)، (٨٤١)، وقد تفرد به عن شعبة: نصر بن حماد البجلي، قال فيه أبو حاتم:" متروك الحديث". يُنْظَر: الجرح والتعديل، (٤٧٠/٨)، (٢١٥٥).

(٦) الدعاء، سليمان بن أحمد الطبراني، مرفوعاً (٣٦٩/١)، (١٢٢٣)، وقد تفرد به عن سفيان الثوري: حماد بن الوليد الأزدي، قال ابن حبان:" يسرق الحديث، ويُلزق بالثقات ما ليس من حديثهم، لا يُحتج به بحال". يُنْظَر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٢٥٤/١)، (٢٤٧).

(٧) العلل، الدارقطني، مرفوعاً، (٥/ ١٢)، (٦٨١)، وعبد الرحمن بن مالك بن مغول، قال فيه ابن معين:" ليس بثقة". يُنْظَر: التاريخ (رواية الدوري)، (٤٩٥/٣)، (٢٤١٨).

(٨) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرفوعاً، (٤٠٧/١٣)، (٦٣٠١)، وفي سندها: إبراهيم بن مسلم الخوارزمي، قال ابن حبان:" يُغْرب".، يُنْظَر: الثقات، (٧١/٨)، (١٢٢٩٧)، وقيس بن الربيع، قال فيه الحافظ ابن حجر:" صدوق، تغير لما كَبُرَ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به". يُنْظَر: تقريب التهذيب، (٤٥٧/١)، (٥٥٧٣).

وقد بين النُّقَّاد ضعف هذه الطرق جميعاً، قال البيهقي(ت٤٥٨هـ) بعد روايته لحديث علي بن عاصم:"...رُوِي من أوجه أخر عن ابن سوقة، وكلها ضعيفة".[١] وقال الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ):" وليس منها شيء ثابتاً".[٢] وقال ابن عبد الهادي(ت٩٠٩هـ):" رُوِي هذا الحديث من طرق لا تثبت".[٣] وقال الذهبي(ت٧٤٨هـ):" له طرق لا تصح".[٤]

ثالثاً: خالف الحارث بن عمران الجعفري في رفع الحديث، فرواه، عن محمد بن سُوقَة، عَن إبراهيم النخعي، عن الأسود بن يزيد النخعي، عن عبد اللَّهِ بن مسعود- رضي الله عنه-موقوفاً عليه، كما عند الدارقطني.[٥] وهذه الطريق ضعيفة جدًّا الحارث بن عمران الجعفري، قال أو زرعة الرازي(ت٢٦٤هـ) :" "ضعيف الحديث، واهي الحديث"[٦] وقال أبو حاتم الرازي(ت٢٦٧هـ):" ليس بقوي".[٧] وقال ابن حبان(ت٣٥٤هـ):" يضع الحديث على الثقات".[٨]

---

(١) شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، باب الصلاة على من مات من أهل القبلة، (٤٦٥/١).

(٢) تاريخ بغداد، (٤٠٧/١٣)، (٦٣٠١)،

(٣) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ابن عبد الهادي، (٦٨٢/٢- ٦٨٣).

(٤) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، الذهبي، (٣٢٣/١).

(٥) العلل، (١٢/٥)، (٦٨١).

(٦) الضعفاء، (٨٠٠/٣)، (٥٢).

(٧) الجرح والتعديل، (٨٤/٣)، (٣٨٥).

(٨) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٢٢٥/١)، (٢٠٣).

رابعاً: للحديث شاهد من طريق مُحمد بْنُ عُبَيد اللَّهِ، عَن أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ-رضي الله عنه- قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ-:" مَنْ عَزَّى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ".(١)

قلت: سنده ضعيف جدًّا؛ لأن فيه محمد بن عبد الله العَرْزَمِي، قال الحافظ بن حجر(ت٨٥٢هـ):" متروك".(٢) إذاً فالحديث لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً.

خامساً: سرق حماد بن الوليد الأزدي الحديث من علي بن عاصم، وألزقه بسفيان الثوريَ، وحَدّثَ به، وأبدل الأسود بن يزيد النخعي، بعلقمة بن قيس النخعي؛ ومما يدل على ذلك؛ تفرده بروايته، عن سفيان الثوري دون كبار أصحابه، مثل: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم.(٣)

وحماد بن الوليد ضعيف جدًّا، ولا يُحْتَمَلُ تَفَرُّدُه، قال أبو حاتم الرازي(ت٢٦٧هـ):" شيخ".(٤) وقال دُحَيْم الشامي(ت٢٤٥هـ):" كَذَّاب".(٥) وقال الأزدي(ت٣٧٤هـ):" متروك الحديث".(٦) وقال ابن عدي(ت٣٦٥هـ):" له أحاديث غرائب، وإفرادات عن الثقات، وعامة ما يرويه لا يتابعونه عليه".(٧)

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢٤٩/٧)، (١٦٢٢).

(٢) تقريب التهذيب، (٤٩٤/١)، (٦١٠٨).

(٣) لجرح والتعديل، (١٥١/٩)، (٦٢٤).

(٤) الجرح والتعديل، (١٥٠/٣)، (٦٥٤).

(٥) ذخيرة الحفاظ، (٣٣٩/١)، (٣٥٤).

(٦) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي، (١/ ٢٣٦)، (١٠١١).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، (١١/٣)، (٤١٦).

المطلب الرابع: إلزاق رواية مُدَلَّسَةً تدليس تسوية على الثقات من الرواة:

يعد تدليس التسوية[١] صورة من صور إلزاق الرواية بالراوي من خلال إسقاط المدلس للراوي الضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، وإلزاقه بالراوي الثقة؛ فيستوي الإسناد بالثقات، ومن شواهد ذلك:

-حديث ابن جُرَيْجٍ، أخبرني عبد الله بن مُسَافِعٍ، أَنَّ مصعب بن شيبة، أخبره عن عقبة بن محمد بن الحارث، وقال الحجاج: عُتْبَةُ بن محمد بن الحارث، عن عبد الله بن جعفر، عن النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:" مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَمَا يُسَلِّمُ "[٢]

الدراسة:

أولاً: تخريج الروايات التي لم يُصرح فيها ابن جريج بالسماع، وإنما رواها بلفظ يحتمل السماع وعدمه، وأسقط فيها مصعب بن أبي شيبة بين شيخه عبد الله بن مسافع، وعقبة بن محمد بن الحارث، ويُقال: عُتْبَة بن محمد بن الحارث.

أخرجها كل من: النسائي(ت٣٠٣هـ) [٣] عن ابن جُرَيْجٍ، قال: قال: عبد الله بن مُسَافِع، عن عُتْبَةَ ابن محمد بن الحارث به. وعن ابن جُرَيْجٍ أيضاً، عن عبد الله بن مُسَافِع، عن عُتْبَةَ بن محمد بن الحارث به. [٤] وأخرجها أبو يعلى

---

(١) أن يَرْوِيَ المدلس حَدِيثاً عَنْ ضَعِيْفٍ، بَيْن ثِقَتين، لَقِيَ أحدُهُمَا الآخَرَ، فيُسْقِطَ الضَّعِيفَ، ويَرْوِي الحَدِيْثَ عَنْ شَيْخِهِ الثِّقَةِ الثَّانِي بِلفظٍ مُحتملٍ؛ فَيستوي الإسنادُ كلُّه ثِقاتٌ، يُنْظَر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زكريا بن محمد الأنصاري، (٢٣١/١).

(٢) المسند، أبو يعلى الموصلي، (٢٧٥/٣-٢٧٦)، (١٧٤٧).

(٣) السنن الكبرى، النسائي، كتاب المساجد، باب التحري، (٥٤/٢)، (١١٧٢).

(٤) المصدر السابق، كتاب المساجد، باب التحري، (٥٥/٢)، (١١٧٣).

الموصلي(ت٣٠٧هـ) [١] عن ابن جُرَيْجٍ، عن عبد الله بن مُسَافِع، عن عُتْبَةَ ابن محمد بن الحارث به، وألفاظهم متقاربة جدًّا.

ثانياً: تخريج الروايات التي صَرَّحَ فيها ابن جريج بالسماع من شيخه، وذكر فيها الراوي الضعيف الذي أسقطه بين ثقتين:

أخرجها كل من: أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ) [٢]، وأبو داود(ت٢٧٥هـ)[٣]، والنسائي(ت٣٠٣هـ)[٤] من طرق، عن ابن جُرَيْجٍ، قال: أخبرني عبد الله بن مُسَافِعٍ، أَنَّ مصعب بن شيبة أخبره، عن عقبة بن محمد بن الحارث به.

ثالثاً: ابن جُرَيْج مدلس، وقد استعمل الصيغ المحتملة للسماع وعدمه (عن، وقال) عن شيخه عبد الله ابن مُسَافِع، وأسقط الراوي الذي بين شيخه عبد الله بن مُسَافِع، وبين عُتبة بن محمد بن الحارث، وهو

مصعب بن شيبة، وهو ما بينته الروايات التي صَرَّح فيها ابن جُرَيْجٍ بالتحديث كما عند أحمد(ت٢٤١هـ)[٥] وأبي داود(ت٢٧٥هـ) [١]، والنسائي(ت٣٠٣هـ)[٢]

---

(١) المسند، أحمد بن علي الموصلي، (١٢/١٧٥)، (٦٨٠٢).

(٢) المسند، (٣/٢٧٥-٢٧٦)، (١٧٤٧).

(٣) السنن، كتاب الصلاة، باب من قال: بعد التسليم، (٢/١٦٨-٢٦٩)، (١٠٣٣).

(٤) السنن الصغرى، كتاب الصلاة، باب من قال بعد التسليم، (٢/٢٦٧-٢٦٨)، (١٠٣٣)، وكتاب المساجد، باب التحري، كتاب الصلاة، باب من شك في صلاته، (١/٣١٠)، (٥٩٧).

(٥) المسند، (٣/٢٧٥-٢٧٦)، (١٧٤٧).

رابعاً: اختلف النُّقَّاد في مصعب بن شيبة على النحو الآتي:

أ – **الموثقون**: قال ابن معين(ت٢٣٣هـ)[٣]، والعجلي(ت٢٦١هـ)[٤]:" ثقة".

ب–المضعفون: قال أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ):" روى مناكير".[٥] وقال أبو حاتم الرازي (ت٢٦٧هـ):" لا يحمدونه، وليس بقوي".[٦] وقال أبو داود(ت٢٧٥هـ):" ضعيف".[٧] وقال النسائي(ت٣٠٣هـ):" منكر الحديث".[٨] وقال أيضًا:" في حديثه شيء".[٩] وقال الدارقطني (ت٣٨٥هـ):" ليس بالقوي، ولا بالحافظ".[١٠] وقال ابن

---

(١) السنن، كتاب الصلاة، باب من قال: بعد التسليم، (٢/١٦٨-٢٦٩)، (١٠٣٣).

(٢) السنن الصغرى، كتاب الصلاة، باب من قال بعد التسليم، (٢/٢٦٧-٢٦٨)، (١٠٣٣)، وكتاب المساجد، باب التحري، كتاب الصلاة، باب من شك في صلاته، (١/٣١٠)، (٥٩٧).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٨/٣٠٥)، (١٤٠٩).

(٤) تاريخ الثقات، (١/٤٣٠)، (١٥٨٠).

(٥) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن عبد الهادي، (١/١٥٠)، (٩٩٦).

(٦) الجرح والتعديل، (٨/٣٠٥)، (١٤٠٩).

(٧) السنن الصغرى، كتاب الجنائز، باب في الغسل من غسل الميت، (٥/٧٥)، (٣١٦٢).

(٨) السنن الكبرى، كتاب الزينة، باب الفطرة، (٨/٣١٠)، (٩٢٤٣).

(٩) تهذيب التهذيب، ابن حجر، (١٠/ ١٦٢)، (٣٠٧).

(١٠) تهذيب التهذيب، ابن حجر، (١٠/ ١٦٢)، (٣٠٧).

عدي(ت٣٦٥هـ):" تكلموا في حفظه".[١] وَقَال الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢هـ):" لين الحديث".[٢] والخلاصة أنه لين الحديث.

خامساً: الحديث إسناده ضعيف.

المبحث الثالث: صور الإلزاق المتعلقة بالمتن:

بعد أنْ تَمَّ إنجاز صور الإلزاق المتعلقة بالإسناد ودراستها، سيتم في هذا المبحث بيان صور الإلزاق المتعلقة بالمتن، من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: إلزاق متون الأحاديث الصحيحة بأسانيد صحيحة أخرى:

من صور الإلزاق في المتن قيام بعض الوضاعين بإلزاق بعض متون الأحاديث الصحيحة بأسانيد صحيحة أخرى؛ لإيهام كثرة الشيوخ والإغراب مثلاً، ومن شواهد ذلك:

-قال الذهبي(ت٧٤٨هـ) في ترجمته عبد الله بن مروان، أبو علي الجُرْجَاني:" ... يُلْزِق المتون الصحاح بطرق أخرَ، لا يحل الاحتجاج به، ثم أورد حديثه من طريق أبي أمية، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مروان، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر، أنّ النبي -صلى الله عليه

(١) المصدر السابق، (١٠/ ١٦٢)، (٣٠٧)، ولم أجد ترجمته في المطبوع من كتاب (الكامل في ضعفاء الرجال).

(٢) تقريب التهذيب، (١/٩٤٦)، (٦٧٣٦).

وسلم-قال:" إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة" ثم قال: "وهذا المتن إنما هو لعمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً".[١]

الدراسة:

أولاً: الحديث معروف ومشهور من طرق عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة- رضي الله عنه- مرفوعاً، كما عند ابن أبي شيبة(ت٢٣٠هـ) [٢]، وأحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ) [٣]، ومسلم(ت٢٦١هـ) [٤]، وابن ماجه(ت٢٧٣هـ) [٥]، والترمذي[٦]، وغيرهم.

ثانياً: طريق أبي أمية، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مروان، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، **عن ابن** عمر- رضي الله عنهما- مرفوعاً، أخرجها ابن حبان(ت٣٥٤هـ)[٧]، وابن عدي(ت٣٦٥هـ).[٨]

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج٢، ص٥٠٢، (٤٥٩٦).

(٢) المصنف، كتاب الصلوات، باب في الصلاة إذا أخذ المؤذن في الإقامة، (٤٢١/١)، (٤٨٤٠).

(٣) المسند، (٥٣٩/١٥)، (٩٨٧٣)، و(٤٠٩/١٦)، (١٠٦٩٨)، و(٥٠٩/١٦)، (١٠٨٧٤).

(٤) الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب كراهية الشروع في نافلة...، (٤٩٣/١)، (٧١٠).

(٥) السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في إذا أقيمت الصلاة... (٣٦٤/١)، (١١٠١).

(٦) الجامع، أبواب الصلاة، باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، (٥٤٤/١)، (٤٢١).

(٧) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٣٦/٢)، (٥٦٨).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، (٤٠٩/٥)، (١٠٨٤).

ثالثاً: فيما يتعلق بعبدالله بن مروان، فقال ابن حبان:" يُلْزِق المتون الصحاح التي لَا يُعْرَف لها إِلَّا طريق واحد بطرِيق آخر يشتبه على من الحديث صناعته لَا يحل الاحتجاج به".[١] وقال ابن عدي(٣٦٥هـ):" حدث عنه سليمان بن عَبد الرحمن بأحاديث مناكير، ولاَ أعلم حَدَّثَ عنه غير سليمان بن عَبد الرحمن".[٢] وقال أيضاً(ت٣٦٥هـ):" وهذا، عن ابن أبي ذئب بهذا الإسناد، ولاَ أعلمه رواه غير عَبد الله بن مروان، وعن عَبد الله بن مروان غير سليمان، ولم أكتبه بعلو إلاَّ عَن أبي قصي، وقد روى سليمان بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مروان غير ما ذكرت وأحاديثه فيها نظر".[٣]

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٣٦/٢)، (٥٦٨).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، (٤٠٩/٥)، (١٠٨٤).

(٣) المصدر السابق، (٤٠٩/٥)، (١٠٨٤).

المطلب الثاني: إلزاق متون الأحاديث الموضوعة بأسانيد صحيحة:

عَمَدَ بعض الوضاعين من الرواة لإلزاق متون الأحاديث الموضوعة بالأسانيد الصحيحة، ومن ذلك:

-قال ابن حبان(ت٣٥٤هـ) في ترجمة طاهر بن الفضل الحلبي:" شيخ يروي عن سفيان بن عيينة وَالنَّاس، يضع الحديث على الثقات وضعاً، ويقلب الأسانيد، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة لا يحل كتابة حدِيثه إِلا على جهة التعجب، روى عن: سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أنس بن مالك- رضي الله عنه- قال:" كان رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقرأ والعير بِالْعِيرِ". أخبرنا به محمد بن أيوب بن مُشْكَانَ قال: حدثنا طاهر بن الفضل فِي نُسْخَةٍ كتبناها عنه بهذا الإسناد وغيره ...وأما قِراءَتُهُ العير بالعير، فقد رواه يونس، عن يزيد، عن أخيه، أبي علي بن يزيد، عن الزهري، عن أنس بن مالك- رضي الله عنه- وليس له طريق غير هذا، فألصقها بابن عيينة، ورواه عنه".[١]

الدراسة:

أولاً: الحديث أخرجه ابن حبان(ت٣٥٤هـ)[٢]، من طريق يونس، عن يزيد، عن أخيه، أبي علي بن يزيد، عن الزهري، عن أنس بن مالك-رضي الله عنه-مرفوعاً.

---

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٣/٣٨٤)، (٥٢٠).

(٢) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٣/٣٨٤)، (٥٢٠).

ثانياً: ألزق طاهر بن الفضل الحلبي حديث:" كان رسول اللَّهِ -صلى اللَّهُ عليه وسلم- يقرأ والعير بالعير بسفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أنس بن مالك- رضي الله عنه- مرفوعاً.

ثالثاً: ما يدل على إلزاق طاهر بن الفضل لحديث القراءة العير بالعير؛ أنه لم يرو إلا من طريق يونس، عن يزيد، عن أخيه، أبي علي بن يزيد، عن الزهري، عن أنس بن مالك- رضي الله عنه- مرفوعاً.

رابعاً: سند الحديث ضعيف؛ لأن فيه كلًّا من:

١-طاهر بن الفضل الحلبي: قال ابن حبان(ت٣٥٤هـ):" شيخ يروي عن سفيان بن عيينة والناس، يضع الحديث على الثقات وضعاً، وَيُقَلِّب الأسانيد، يُلْزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة، لَا يحل كتابة حديثه إلى على جهة التعجب".[١] وقال أيضاً(ت٣٥٤هـ):" يخطئ ويخالف".[٢] وقال الحاكم(ت٤٠٥هـ): "روى عن ابن عيينة، وحجاج بن محمد وغيرهما أحاديث مناكير موضوعة".[٣] وقال أبو نُعَيْم الأصبهاني(ت٤٢٠هـ):" روى عن ابن عيينة، وحجاج بن محمد وغيرهما بالمناكير، لا شيء".[٤] والخلاصة أنه منكر الحديث.

---

(١) المصدر السابق، (٣٨٤/١)، (٥٢٠).

(٢) الثقات، (٨/ ٣٢٨)، (١٣٧٠٦).

(٣) المدخل إلى الصحيح، (١٤٨/١)، (٨٣).

(٤) الضعفاء، (٩٦/١)، (١٠٤).

٢-أبو علي بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، قال أبو حاتم(ت٢٦٧هـ):" مجهول".[١] والحديث موضوع.

(١) العلل، (٦٧٩/٤)، (١٧٣٠).

المبحث الرابع: الإلزاق في نُسَخ، وَكُتُب، وأصول، ومصنفات الآخرين:

بعد الانتهاء من بيان صور الإلزاق المتعلقة بالمتن، سيتم في هذا المبحث إبراز صور الإلزاق في نُسَخ، وَكُتُب، وأصول، ومصنفات الآخرين، من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: إلزاق الأحاديث في نُسَخ، ومصنفات الآخرين:

لجأ بعض الكذابين إلى إلزاق أحاديث في نُسَخ، وَكُتُب، وأصول الآخرين؛ فَوُصِفوا بالكذب، منهم:

١-عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني، أبو القاسم، قال ابن يونس المصري(ت٣٤٧هـ):" سكن مصر... ووضع أحاديث على متون محفوظة معروفة، وزاد في نسخ معروفة مشهورة، فافتضح، وُحُرّقت الكتب في وجهه، وسقط عند الناس، وَتُرِكَ مجلسه، فلم يكن يجيء إليه كبير أحد...".(١)

وقال الدارقطني(ت٣٨٥هـ):" وضع القزويني في نسخة عمرو بن الحارث أكثر من مِئَة حديث".(٢)

٢- عبد العزيز بن الحارث، أبو الحسن الحنبلي، قال الذهبي(ت٧٤٨هـ):" من رؤساء الحنابلة ... إلا أنه آذى نفسه ووضع حديثا أو حديثين في مسند الإمام أحمد. قال ابن رزقويه الحافظ(ت٤١٢هـ):

(١) تاريخ ابن يونس، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري،(٢/١١٤)، (٢٩٠).

(٢) لسان الميزان، ابن حجر،(٤/٥٧٤)، (٢٢٤٤).

"كتبوا عليه محضراً بما فعل، كتب فيه الدارقطني وَغيره: نسأل الله العافية والسلامة".[١]

٣- عَمْرو بن مالك الراسبي، أَبُو عثمان، قال الترمذي(ت٢٧٩هـ):" سمعت محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، يقول:" ... كَذَّابٌ، كان استعار كتاب أبي جعفر الْمُسْنَدِيِّ فألحق فيه أحاديث، أو قال: حَدِيثًا كَذِبًا، فروى الشيخ فوجده فِي وسط كُتُبِهِ مكتوباً...".[٢]

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، (٦٢٤/٢)، (٥٠٩٢).

(٢) العلل الكبير، الترمذي، (٣٤٠/١)، (٦٣١).

المطلب الثاني: إلزاق الوراقين الأحاديث في أصول بعض الرواة:

ابتلي بعض الرواة بوراقين، كانوا يلزقون في أصول بعض الرواة ما ليس من حديثهم، فيرونه على أنه منه، وقد ابتلي بذلك عدد من الرواة، منهم:

١-سفيان بن وكيع بن الجراح، قال أبو حاتم الرازي(ت٢٦٧هـ):" كان له ورّاق قد أفسد حديثه، ونصحه أبو حاتم الرازي مع جماعة من مشيخة الكوفة بإبعاد وراقه، واقتصاره على القراءة من الأصول، وتنحية الورّاق، ودعوة ابن كرامة ليتولى أصوله، فإنه يوثق به، فما فعل شيئًا مما قيل له، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه[١] ومن شواهد ما أُدْخِل عليه:

- قال ابن حبان(ت٣٥٤هـ) في ترجمة موسى بن عيسى:" يروي عن: زائدة، عن الثوري، عَن ابن الْمُنْكَدر، عن جابر-رضي الله عنه- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ:" لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سَافِكُ دَمٍ". روى عنه سفيان بن وكيع، وهذا مما أدخل على سفيان بن وكيع".[٢]

الدراسة:

رُوِي الحديث مرفوعاً، ومُرسلاً، وموقوفاً على النحو الآتي:

أولاً: أخرج الحديث مرفوعاً العقيلي(ت٣٢٢هـ)[٣]، وابن الأعرابي(ت٣٤٠هـ).[١] من طريق يعقوب ابن حُمَيْد بن كاسب، عن عبد الله

---

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٤/٢٣٢)، (٩٩١).

(٢) الثقات، (٩/١٦٠)، (١٥٧٧١).

(٣) الضعفاء الكبير، (٤/٤٤٧)، (٢٠٧٥).

بن الوليد العدني، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله- رضي الله عنه- مرفوعاً.

قلت: سندها ضعيف جدًّا؛ لأن فيه كلًّا من:

١-يعقوب بن حُمَيْد بن كاسب، قال ابن معين(ت٢٣٣هـ):" ليس بشيء".[٢] وقال أبو حاتم(٢٦٧هـ):" ضعيف الحديث".[٣] وقال النسائي(ت٣٠٣هـ): "ليس بشيء".[٤]

٢- عبد الله بن الوليد العدني، قال أبو حاتم(ت٢٦٧هـ):" شيخ، يُكْتَبُ حديثه، ولا يحتج به".[٥]

وقد تابع عبد الله بن الوليد كل من:

١-كادح بن رحمة العُرَني، عن سفيان الثوري به مرفوعاً، كما عند ابن الأعرابي[٦] (ت٣٤٠هـ)، وهي متابعة ضعيفة جدًّا؛ لضعف كادح، قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ):" أحاديثه غير محفوظة، ولا يُتَابع عليها في أسانيده، ولا في متونه، ويُشبه حديثه حديث الصالحين؛ فإن أحاديثهم يقع فيها ما لا يُتابعهم عليه أحد".[٧] وقال الأزدي(ت٣٧٤هـ):"كذّاب".[١]

---

(١) المعجم، (٤٧١/٢)، (٩١٨).

(٢) التاريخ (رواية الدوري)، (١٧٣/٢)، (٧٧٢).

(٣) الجرح والتعديل، (٢٠٦/٩)، (٨٦١).

(٤) الضعفاء والمتروكون، (١٠٦/١)، (٦١٦).

(٥) الجرح والتعديل، (١٨٨/٥)، (٨٧٥).

(٦) المعجم، (٤٧١/٢)، (٩١٧).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢٣٠/٧)، (١٦١٦).

٢- سفيان بن وكيع، عن زائدة، عن سفيان الثوري به مرفوعاً، كما عند العقيلي(ت٣٢٢هـ).[٢]

قال العقيلي(ت٣٢٢هـ) في ترجمة سفيان بن وكيع، وبعد إخراج حديثه مثال الدراسة:" وليس هو من صحيح حديثه".[٣] وقال ابن حبان(ت٣٥٤هـ):" وهذا مِمَّا أُدخل على سفيان بن وكيع".[٤]

قلت: وجه الإدخال على سفيان بن وكيع روايته للحديث، عن موسى بن عيسى، عن زائدة، عن الثوري، عن ابن الْمُنْكَدر، عن جابر-عنِ النَّبِيِّ -صَلَّى الله عليه وسلم- مرفوعاً، ولم يروه.

٢- سندها ضعيف جدًّا؛ لضعف سفيان بن وكيع، قال البخاري(ت٢٥٦هـ):" يتكلمون فيه؛ لأشياء لقنوه".[٥] وقال أبو حاتم(ت٢٦٧هـ):" لَيِّن".[٦] وقال ابن عدي(ت٣٦٥هـ):" بلاؤه أنه كان يتلقن ما لُقِّنْ، ويُقال: كان له ورّاق يلقنه من حديث موقوف يرفعه، وحديث مرسل فيوصله، أو يبدل في الإسناد قوماً بدل قوم".[٧] وقال

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (٣/٣٩٩)، (٦٩٢٧).

(٢) الضعفاء الكبير، (٤/٤٤٧)، (٢٠٧٥).

(٣) الضعفاء الكبير، (٤/٤٤٧)، (٢٠٧٥).

(٤) الثقات، (٩/ ١٦٠)، (١٥٧٧١).

(٥) التاريخ الأوسط، (٢/٣٨٥)، (٢٩٦٩).

(٦) الجرح والتعديل، (٤/٢٣٢)، (٩٩١).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، (٤/٤٨٢)، (٨٤٤)

النسائي(ت٣٠٣هـ): "ليس بشيء".[١]وقال الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢هـ):" كان صدوقاً، إلا أنه ابتلي بوراقة، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فَنُصِحَ فلم يقبل؛ فسقط حديثه".[٢]

ثانياً: أخرج الحديث مُرْسلاً مُخْتصراً هناد بن السّري(ت٢٤٣هـ) [٣]،من طريق حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن سابط[٤] مرسلاً.

قلت: مدار الحديث على عطاء بن السائب، قال يحيى بن معين(ت٢٣٣هـ) مُلَخِّصَاً حاله:" كَانَ اختلط فَمن سمع منه قبل الاختلاط فجيد وَمن سمع منه بعد الاختلاط فليس بِشَيْء".[٥]

وقد ذكر الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢هـ) أسماء من سمع من عطاء بن السائب قبل الاختلاط؛ فقال:" فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري، وشعبة، وزهير، وزائدة، وحماد بن زيد، وأيوب عنه صحيح ومن عداهم يتوقف فيه إلا حماد بن سلمة؛ فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين".[٦]

---

(١) الضعفاء والمتروكون، (٥٥/١)، (٢٨٩).

(٢) تقريب التهذيب، (٣٩٥/١)، (٢٤٦٩).

(٣) الزهد، هنّاد بن مصعب السّري، (٥٧٥/٢).

(٤) تابعي أرسل عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، يُنْظَر: تهذيب التهذيب، (١٨٠/٦)، (٣٦٤).

(٥) العلل معرفة الرجال، (٢٩/٣)، (٤٠١٤).

(٦) تهذيب التهذيب، (٢٠٧/٧)، (٣٨٦).

قلت: بناءً على قول الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢هـ) المذكور آنفاً، يتبين أنّ الرواية المرسلة ضعيفة؛ لأن كل من رواها سمع من عطاء بن السائب بعد الاختلاط، باستثناء حماد بن سلمة، فقد سمع منه مرتين، فيقبل من حديثه، وحديث هؤلاء وغيرهم، ما وافق رواية من سمع منه قبل الاختلاط.

ثالثاً: أخرج الحديث موقوفاً وكيع بن الجراح(ت١٩٧هـ)[١]، وعبد الرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ)[٢] من طرق، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن سابط قوله.

قلت: سند الرواية الموقوفة صحيح؛ لأنه من رواية سفيان الثوري، وغيره، عن عطاء بن السائب، وقد سمع منه قبل الاختلاط [٣]، وقد تابعه على روايته حماد بن سلمة، وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط وبعده، فَتُقْبَلُ روايته الموقوفة؛ لموافقتها لرواية الثوري الذي سمع عطاء قبل الاختلاط.

ثالثاً: للحديث شاهد من طريق إسماعيل بن عيّاش، عن ليث بن أبي سُلَيْم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن عبد الله بن عمرو بن العاص-رضي الله عنه- مرفوعاً كما عند العقيلي(ت٣٢٢هـ) [٤].

قلت: سنده ضعيف؛ لأن فيه كلًّا من:

---

(١) الزهد، باب النميمة، وكيع بن الجراح، (٧٦٣/١)، (٤٤٦).

(٢) المصنف، كتاب المناسك، باب ما يبلغ الإلحاد، ومن دخله كان آمنا، (١٥١/٥)، (٩٢٢٤).

(٣) تهذيب التهذيب، (٢٠٧/٧)، (٣٨٦).

(٤) الضعفاء الكبير، (٤٤٧/٤).

١–إسماعيل بن عيّاش الحمصي، قال ابن معين(ت٢٣٣هـ):" إذا حدّثَ عن الشاميين؛ فحديثه مستقيم، وإذا حَدّثَ عن الحجازيين والعراقيين خَلّطَ ما شئت".[١] وروايته هنا عن ليث بن أبي سُلَيْم، وهو كوفي عراقي.[٢] وقال علي بن المديني(ت٢٣٤هـ):" كان يُوَثّق فيما روى عن أصحابه أهل الشام؛ فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف".[٣]

٢–ليث بن أبي سُلَيْم، قال ابن حجر(ت٨٥٢هـ):" صدوق اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه فترك".[٤]

وبناءً على ما تَقَدَّمَ يكون الشاهد المرفوع عن عبد الله بن عمرو بن العاص–رضي الله عنه–ضعيفاً.

المبحث الخامس: وسائل كشف الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزِق للرواية:

بعد الانتهاء من دراسة جميع صور إلزاق الراوي للرواية، سيكون في هذا المبحث استنباط الوسائل التي اتبعها النُّقَّاد لكشف صور الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزِق للرواية، وقد كان لهم عدد منها، تمثلت في المطالب الآتية:

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، (١٦٣/٣)، (٤٧٢).

(٢) المصدر السابق، (٢٨٠/٤)، (٥٠١٧).

(٣) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لعلي بن المديني، (١٥١/١)، (٢٣٣).

(٤) تقريب التهذيب، (١/ ٨١٧–٨١٨)، (٥٧٢١).

المطلب الأول: اشتهار الحديث من طريق بعينه، فيرويه الراوي المُلْزِق من طريق آخر لا يُعْرَف:

أحياناً يكون الحديث معروف ومشهور من رواية راوٍ، أو أكثر، فيعمد الراوي المُلْزِق فيرويه من طريق آخر لا يُعْرَف؛ لإيهام كثرة الشيوخ، أو الإغراب، أو لغير ذلك من الأسباب، ومن شواهد ذلك:

-قال ابن حبان(ت٣٥٤هـ) في ترجمة حَمَّاد بْن الْوَلِيد الْأَزْدِيّ:" من أهل الْكُوفَة، يروي عن: الثوري. روى عنه: الحسين بن علي بن يزيد الصُّدَائي، وَأهل العراق، يسرق الحديث، وَيُلْزق بالثقات مَا ليس من أحاديثهم، لَا يجوز الاحتجاج به بحال، روى عن الثوري، عن محمد بن سُوقَةَ، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد اللَّهِ بن مسعود- رضي الله عنه- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:" مَنْ عَزَّى مُصَابًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أجره". ثنا ابن زهير، ثنا الحسن بن يونس بن مِهْرَان الزَّيَّاتُ، ثنا حَمَّادُ بن الوليد، وإنما هو حديث علي بن عاصم، عَن محمد بن سوقة، عَن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد اللَّهِ ابن مسعود- رضي الله عنه-، وقد سَرَقَهُ عبد الحكيم بن منصور عنه، فرواه عن محمد بن سُوقَةَ أيضاً، فأما الثوري، فإنه ما حَدَّثَ بهذا قط، وحماد هذا سَرَقَهُ من علي بن عاصم، فأُلزق بالثوري وحَدَّثَ به، وجعل مكان الأسود علقمة".[(١)]

الدراسة:

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٢٥٤/١)، (٢٤٧)، وَيُنْظَر أيضاً: المصدر نفسه، (٣٦/٢)، (٥٦٨).

تَقَدَّمَت دراسة الحديث[1]

المطلب الثاني: سَبْر روايات من اشتهر بالإلزاق من الرواة:

يُعَدُّ سَبْرُ مرويات من اشتهر بالإلزاق من الرواة، ومن ثَمَّ سبرها من خلال موازنتها بروايات الثقات الأثبات إحدى الوسائل المهمة؛ لكشف إلزاقهم للأسانيد، والمتون، ومن شواهد ذلك:

-قال ابن حبان(ت٣٥٤هـ) في ترجمة عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ النَّسَوِيُّ:" شيخ دجال يضع الْحَدِيث عَلَى الثِّقَات، وَيلْزق الموضوعات بالضعفاء، يروي عَن يزِيد بن هَارُون وَأهل الْعرَاق، لَا يحل ذكره فِي الْكتب بحيلة إِلَّا على سبيل الجرح فيه، وهذا شيخ ليس يعرفهُ كل إنسان إِلَّا من تتبع حَدِيثه، وَلم يكن لنا همة فِي رحلتنا إِلَّا تتبع الضعفاء والتنقير عَن أنبائهم وكتابة حديثهم؛ للمعرفة والسبر، روى هذا الشيخ، عن يزيد بن هارون، عن حُمَيْدٍ، عن أنس بن مالك- رضي الله عنه- عَنِ النَّبِي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ:" إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ ضَيْفًا بَعَثَ إِلَيْهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ بِأَرْبَعِينَ صَبَاحًا طَيْرًا أَبْيَضَ، ثُمَّ ذكر حديثاً في ورقتين".[2] أخبرناه محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل بِنَسَا قال: حدثنا عبد اللَّهِ بن وَهْبٍ النَّسَوِيُّ، قال: حدثنا يزيد بن هارون فِي

(١) يُنْظَر: المطلب الثالث من المبحث الثاني.

(٢) يُنْظَر: لفظ الحديث كاملاً: الجليس الصالح الكافي ولأنيس الناصح الشافي، المعافى بن زكريا النهرواني، (٢٦٢/١)، وفيه الترغيب في إكرام الضيف، وبيان عِظَمِ أجره.

أشياء كتبناها عنه، عن الثقات كلها موضوع، تَتَبَّعْتُ حديثه، فكأنه اجتمع مع أحمد بن عبد اللَّهِ الْجُوَيْبَارِيِّ، واتفقا على وَضْعِ الحديث[١]

الدراسة:

أولاً: رُوِي الحديث من طريقين:

الأولى: طريق عبد الله بن وَهْبٍ النَّسَوِيُّ، عن يزيد بن هارون، عن حُمَيْد، عن أنس بن مالك–رضي الله عنه–مرفوعاً، كما عند ابن حبان(ت٣٥٤هـ) [٢] وفي سندها: عبد الله بن وَهْبٍ النَّسَوِيُّ، وقال أبو نعيم الأصبهاني(ت٤٣٠هـ):" يروي عن ابن وَهْب، ويزيد بن هارون المناكير، لَا شَيْء".[٣] وقال ابن القيسراني(ت٥٠٧هـ):" دجال".[٤] وذكر الذهبي(ت٧٤٨هـ)[٥]، وابن حجر(ت٨٥٢هـ)[٦] الحديث من أباطيله. والخلاصة أنه وَضَّاع.

الثانية: طريق جُوَيْرَة بن أشرش، عن العلاء بن زيد، أبو محمد الثقفي، عن أنس بن مالك–رضي الله عنه–مرفوعاً، كما عند أبي الفرج النهرواني[٧] وفيها كل من:

---

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (٣٤/٣)، (٥٧٤).

(٢) المصدر السابق، (٣٤/٣)، (٥٧٤).

(٣) الضعفاء، (١٠٠/١)، (١١٤).

(٤) معرفة التذكرة من الأحاديث الموضوعة، (٨٩/١)، (٤٥).

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (٥٢٣/٢)، (٤٦٧٨).

(٦) لسان الميزان، (٣٧٥/٣)، (١٤٩٦).

(٧) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، المعافى بن زكريا بن يحيى النهرواني، (٢٦٢/١).

١- جُوَيْرَة بن أشرش: لم أجد للنقاد فيه كلامًا.

٢- العلاء بن زيد، أبو محمد الثقفي، قال فيه البخاري(ت٢٥٦هـ):" منكر الحديث".[١]

ثانياً: حكم ابن حبان(ت٣٤٥هـ) بوضع الحديث من خلال سَبْرِ مرويات عَبْد اللَّهِ النَّسَوِيّ.

(١) التاريخ الأوسط، (١٩٨/٢)، (٢٢٦٦).

المطلب الثالث: أن يُعْرَفَ الراوي بوضع الحديث:

كون الراوي معروفاً بوضع الأحاديث، يُعَدُّ من الوسائل التي يُكشف من خلالها إلزاقه للمرويات؛ فمن يجرأُ على الوضع، يسهل عليه الإلزاق؛ فالوضع أعم من الإلزاق؛ لذا كثيراً ما يقرن النُّقَّاد بين الوضع والإلزاق معاً، ومن أمثلته:

-تَقَدَّمَ مثاله في المطلب السابق في حديث:" إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ ضَيْفًا..." (١) .

المطلب الرابع: مراجعة أصول الراوي الذي يُلْزِقُ الروايات:

مراجعة الأصول الحديثية للراوي الذي يُلْزِقُ الروايات قرينة يتبين من خلالها وجود الحديث فيها أم لا؛ إذ عدم وجوده يدل على إلزاقها بأحد الرواة، ومن دلائل ذلك:

-قال الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ) في ترجمة محمد بن الحسين بن إبراهيم بن محمد، أبو بكر الوَرَّاق، يُعْرَف بابن الخَفَّاف: حَدَّث عن أحمد بن جعفر بن مالك القطيعي... وكان غير ثقة، لا أشك أنه كان يُرَكِّبُ الأحاديث ويضعها على من يرويها عنه، ويختلق أسماءً وأنساباً عجيبة لقوم حَدَّثَ عنهم، ثم روى حديثاً له بسنده، فقال: حدثني أبو بكر بن الْخَفَّافِ بلفظه، قال: حدثنا عبد الله بن محمد الصائغ، قال: حدثنا بشر بن موسى بن صالح، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن، عبد الله بن يزيد الْمُقْرِئُ، عن عبد

(١) يُنْظَر: المطلب الثاني من هذا المبحث، ويُنْظَر أيضاً: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٢/٤٠٠)، (٣٨٤).

الرحمن المسعودي، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه-، عَنِ النَّبِيِّ، -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنْ جِبْرِيلَ، عَنْ مِيكَائِيلَ، عَنْ إِسْرَافِيلَ، عَنِ الرَّفِيعِ، عَنِ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، عَنِ اللَّهِ تَعَالَى:" أَنَّهُ أَظْهَرَ فِي اللَّوْحِ أَنْ يُخْبِرَ الرَّفِيعَ... ثم قال هذا الحديث باطل بهذا الإسناد، والرجال المذكورون في إسناده كلهم معروفون سوى الصائغ، ونرى أن ابن الخَفَّاف اختلق اسمه، وَرَكَّبَ الحديث عليه، وَنُسْخَةُ بشر موسى، عن أبي عبد الرحمن الْمُقْرِئِ معروفة، وليس هذا فيها..".[١]

الدراسة:

تقدمت دراسته[٢]

(١) تاريخ بغداد، (٣/٤٥)، (٦٦٨).

(٢) يُنْظَر: المطلب الثاني من المبحث الثاني.

المبحث السادس: وسائل كشف الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزَق عليه:

بعد إتمام إنجاز وسائل كشف الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزِق للرواية، سيكون في هذا المبحث بيان وسائل كشف الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزَق عليه، وقد استخدم النُّقَّاد وسائل متنوعة لكشفه، تمثلت في المطالب الآتية:

المطلب الأول: أنّ يكون الحديث ليس من رواية الراوي الذي أُلْزِقَ به:

كون الحديث لا يُعْرَفُ من رواية الراوي الذي ألزق به، وسيلة تدل على إلزاقه به، ومن شواهد ذلك:

-قال الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ) في ترجمة الحسن بن علي بن صالح، أبو سعيد، العدوي:" سكن بغداد، وحدث بها عَنْ...وَهُدْبَة بن خالد... ، ثم روى بسنده عن الأزهري، عن أحمد بن إبراهيم ابن الحسن، عن الحسن بن علي العدوي، عن كامل بن طلحة، عن ابن لهيعة، قال: حدثنا سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة- رضي الله عنه-، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: " إِنَّ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا ثَمَانِينَ أَلْفَ مَلِكٍ يَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لِمَنْ أَحَبَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَفِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ ثَمَانُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَلْعَنُونَ مَنْ أَبْغَضَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ" وهذا الحديث وضعه العدوي على كامل بن طلحة، وإنما يرويه عبد الرزاق بن مَنْصُور البندار، عن أبي عبد اللَّهِ الزاهد السمرقندي، عن ابن لهيعة، وأبو عَبْد اللَّهِ الزاهد مجهول، فألزقه العدوي على كامل، وكامل ثقة، والحديث ليس بمحفوظ عن ابن لهيعة[١].

الدراسة:

(١) تاريخ بغداد، (٣٧٨/٨)، (٣٨٦٣)، وَيُنْظَر أيضاً: المصدر نفسه، (٨/ ٣٧٣)، (٣٨٥٩).

أولاً: الحديث أخرجه ابن الأعرابي[١](ت٣٤٠هـ)، والخطيب البغدادي[٢] (ت٤٦٣هـ)، وابن الجوزي[٣](ت٥٩٧هـ) جميعهم من طريق الحسن العدوي، عن كامل ابن طلحة، عن ابن لهيعة، قال: حدثنا سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة- رضي الله عنه-مرفوعاً.

ثانياً: استدل الخطيب البغدادي على إلزاق الحسن بن علي العدوي للحديث على كامل بن طلحة الجَحْدَرِيّ، عن ابن لهيعة بأمرين:

١-أنَّ كامل بن طلحة الجَحْدَرِيّ ثقة، ولا يمكن أن يروي مثل هذا الحديث الموضوع.

٢-الحديث غير محفوظ من رواية كامل بن طلحة، عن ابن لهيعة، وإنما يرويه عبد الرزاق بن مَنْصُور البندار، عن أبي عبد اللَّهِ الزاهد السمرقندي، ولا من رواية ابن لهيعة.

٣-جهالة أبي عبد اللَّهِ الزاهد.

ثالثاً: الحسن بن علي بن صالح، أبو سعيد، العدوي، قال أبو أحمد الحاكم(ت٣٧٨هـ):" فيه نظر".[٤] وقال الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ):"تبين كَذِبَهُ على رسول الله-صلى الله عليه وسلم-

---

(١) المعجم، (٩٧٦/٣)، (٢٠٧٧).

(٢) تاريخ بغداد، (٣٧٨/٨)، (٣٨٦٣).

(٣) الموضوعات، ابن الجوزي، (٣٢٦/١).

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (٥٠٨/١)، (١٩٠٤).

".[1] وقال الذهبي(ت٧٤٨هـ):" شيخ قليل الحياء، ما تَفَكَّرَ فيما يفتريه".[2]

رابعاً: حكم العلماء على الحديث بالوضع، قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ) بعد روايته لهذا الحديث، وغيره:" وعامة ما حَدَّثَ به العدوي إلا القليل موضوعات، وكنا نَتَّهِمُهُ، بل نَتَيَقَّنُهُ أنه هو الذي وضعها".[3] وقال الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ):" وضعه العدوي على كامل بن طلحة".[4]

(١) تاريخ بغداد، (٣٧٨/٨)، (٣٨٦٣).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (٥٠٨/١)، (١٩٠٤).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢٠٥/٣)، (١٧٤).

(٤) تاريخ بغداد، (٣٧٨/٨)، (٣٨٦٣).

المطلب الثاني: تفرد أحد الرواة برواية حديث عن أحد شيوخه، فَيُلْزَق على راوٍ آخر:

إذا نص النُّقَّاد على تفرد أحد الرواة برواية حديث ما عن أحد شيوخه، وجاء راوٍ فرواه عن راوٍ آخر عن شيخ الراوي الأول، دل ذلك على إلزاق الحديث بالراوي الآخر، ومن شواهده:

-قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ) في ترجمة الحسن بن علي بن صالح، أبو سَعِيد العدوي البصري:" يضع الحديث، وَيَسْرِقُ الحديث ويلزقه على قوم آخرين ويحدث عن قوم لا يعرفون، وَهو متهم فيهم ان الله لم يخلقهم... وأورد تحته جملة من الأحاديث[١] منها ما رواه عن الحسن بن علي العدوي، عن الصَّبَّاحُ بن عبد اللَّهِ، أبو بِشْر، عن شعبة، عن هُشَيْمٌ، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جابر-رضي الله عنه- قَال:" مَا حَجَبَنِي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مُنْذُ أَسْلَمْتُ، ولاَ رَآنِي إلا تَبَسَّمَ أَوْ ضَحِكَ". وهذا حديث لا أعلم أَحَدًا حَدَّثَ به عن شعبة غير أبي جابر المكي، محمد بن عبد الملك، فَأَلْزَقَهُ العدوي على الصَّبَّاحِ هَذَا، وَالصَّبَّاحِ لا يُعْرَف.[٢]

الدراسة:

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (١٩٥/٣)، (٤٧٤).

(٢) المصدر السابق، (١٩٩/٣)، (٤٧٤)، ويُنْظَر أيضاً: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، (٣٥٠/١)، (٤٥٢)

تَقَدَّمَت دراسته:[١]

المطلب الثالث: الاطلاع على النُّسخ الحديثية لبعض الرواة ممن ألزقت بهم الروايات:

لجأ النُّقَّاد إلى الاطلاع على النُّسخ الحديثية لبعض الرواة ممن ألزقت بهم بعض الروايات؛ للتأكد من وجودها في النسخة أم لا؛ فعدم وجودها يدل على أنّ الرواية قد ألزقت براوي النسخة، ومن ذلك:

- قال ابن عدي(ت٣٦٥هـ) في ترجمة الحسن بن علي بن صالح، أبو سعيد، العدوي البصري:" يضع الحديث، وَيَسْرِقُ الحديث ويلزقه على قوم آخرين ويحدث عن قوم لا يعرفون، وَهو متهم فيهم أن الله لم يخلقهم".[٢]، وروى بسنده عن الحسن بن علي العدوي، عن هُدْبَةَ، عن هَمَّامٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَن أَنَس:" أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقُ- رضي الله عنهما- حَدَّثَهُ قُلْتُ لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ- لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ نَظَرَ إِلَى قَدَمَيْهِ لأَبْصَرَ مَا تَحْتَهُمَا الحديث". ثم قال:" وهذا حديث يُحَدِّثُ به عَفَّانُ وَحِبَّانُ، ومحمد بن سِنَانَ، عن همَّام، فَأَلْزَقَهُ العدوي على هُدْبَةَ، وليس الحديث عند هُدْبَةَ وعندنا نُسْخَةُ هَمَّام من رواية هُدْبَةَ عنه، عن جماعة شيوخ، وليس فيه هذا الحديث.[٣]

الدراسة:

---

(١) يُنْظَر: المطلب الأول من المبحث الأول.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، (١٩٥/٣)، (٤٧٤).

(٣) المصدر السابق، (١٩٩/٣)، (٤٧٤).

أولاً: الحديث معروف من رواية عَفَّان بن مسلم الصَفَّار[١]، وَحِبَّان بن هلال[٢]، وَمُحمد بْنُ سِنَانَ[٣]، عَنْ هَمَّامٍ بن يحيى، عَنْ ثَابِتٍ، عَن أَنَس بن مالك- رضي الله عنه- مرفوعاً.

ثانياً: قام الحسن بن علي العدوي بإلزاق الحديث على هُدْبَة بن خالد بن الأسود القيسي، فاستنبط ابن عدي ذلك من خلال عدم وجود هذا الحديث في نسخة همام من رواية هدبة عنه.

(١) الجامع، الترمذي، أبواب تفسير القرآن باب ومن سورة التوبة، (١٢٩/٥)، (٣٠٩٦)، وقال: "حديث حسن صحيح غريب".

(٢) الجامع الصحيح، البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى:﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ (٦٦/٦)، (٤٦١٣).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (١٩٩/٣)، (٤٧٤).

المطلب الرابع: المقارنة بين الروايات المُلْزَقَة على بعض الرواة مع ما صَحّ عنهم في أصولهم المعتمدة:

لجأَ بعض النُّقَّاد للمقارنة بين الروايات المُلْزَقَة على بعض الرواة مع ما صَحّ عنهم في أصولهم المعتمدة؛ لكشف الإلزاق في الرواية، ومن شواهد ذلك:

–قال الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ) في ترجمة خَالِد بن الْقَاسم، أَبُو الهيثم المدائني:" سمع الليث ابن سعد، وَحماد بن زيد...وَكَانَ قد صحب الليث بن سعد ... فكان يروي عنه الكثير...وسمعت أبا نعيم، يقول: كَانَ خَالِد المدائني يلزق أحاديث الليث، إذا كَانَ عن الزهري، عن ابن عمر أدخل سالما، وإذا كان عن الزهري، عن عائشة أدخل عروة، فقلت له: اتق الله، فَقَالَ: وَيجيء أحد يعرف هذا؟...قَالَ مجاهد: رأيتهم قد جاءوا بحديث ليث بن سعد إِلَى يونس بْن مُحَمَّد فجعلوا يقابلون بها، فإذا ليس يتفق".(١)

قلت: ما يؤكد عَرْضَهُم حديث خالد بن القاسم المدائني على كُتُبِ الليث بن سعد، قول أبي حاتم: متروك الحديث، صحب الليث من العراق إلى مكة وإلى مصر فلما انصرف كان يحدث عن الليث بالكثير فخرج رجل من أهل العراق يقال له: أحمد بن حماد بتلك الكتب إلى مصر فعارض بكتب الليث فإذا قد زاد فيه الكثير وغيره فترك حديثه".(٢)

---

(١) تاريخ بغداد، (٢٣٩/٩)، (٤٣٥٦).

(٢) المصدر السابق، (٣/ ٣٤٧)، (١٥٦٩).

الخاتمة: النتائج، والتوصيات:

أولاً: نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١–الإلزاق لغة: إلصاقٌ بفعل الآخر من غير إحكام ولا إتقان.

٢–الإلزاق في استعمال النُّقَّاد: إلصاق الراوي الشديد الضعف غالباً عَمْدَاً، لرواية حديثية أو أكثر، براوٍ آخر لم يسمعها ممن جاءت روايته عنه؛ لأسباب متنوعة، وصورٍ متعددة.

٣–برز من النُّقَّاد ابن حبان، ابن عدي، بشكل خاص في الجانب النقدي المتعلق بصور الإلزاق، ووسائل كشفه في كتابيهما: (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين)، و(الكامل في ضعفاء الرجال)، وهذا له دلالته من ثلاثة جوانب:

الأول: علو كعب ابن حبان، وابن عدي في الجانب النقدي للأحاديث من خلال إشاراتهم المتعلقة بصور إلزاق الراوي للرواية، ووسائل كشفه.

الثاني: الممارسة العملية النقدية للإمامين ابن حبان، وابن عدي في كتابيهما.

الثالث: أهمية كتابا (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين)، و(الكامل في ضعفاء الرجال) في التنبيه على كثير من القضايا والمسائل التي تتعلق بالرواة والمرويات.

٤–للإمامين الخطيب البغدادي، والذهبي مشاركة فيما يتعلق بإلزاق الراوي للرواية، ووسائل معرفته.

٥–تمثلت مظاهر علاقة مصطلح الإلزاق في الحديث النبوي بمصطلح سرقته في جوانب منها:

الأول: السرقة تكون كالمقدمة للإلزاق.

الثاني: الاجتماع في بعض الصور، مثل: أن يكون الحديث معروفاً برواية راوٍ فينسبه لراوٍ غيره، وإلزاق الأحاديث في نُسَخٍ ومصنفات الآخرين.

الثالث: الاتفاق في بعض الدوافع، مثل: رواية الأحاديث الغرائب؛ لروايتها عنهم، والرغبة في إظهار كثرة الشيوخ، وقلة المعرفة في الحديث النبوي.

٦–تمثلت مظاهر الفرق بين مصطلح إلزاق الحديث النبوي، ومصطلح سرقته في مظاهر متنوعة منها:

الأول: الفرق من حيث المعنى اللغوي. **الثاني:** الفرق من حيث مرادفات كل منهما. **الثالث:** الفرق من حيث المعنى الاصطلاحي.

٧–تعددت صور الإلزاق المتعلقة بالرواة المعروفين وغيرهم، والثقات وغيرهم على النحو الآتي:

١–إلزاق رواية راوٍ معروف بآخر غير معروف

٢–إلزاق رواية راوٍ غير معروف بآخر معروف.

٣–إلزاق رواية راوٍ ثقة تُعْرَفُ به بآخر ضعيف

٤–إلزاق رواية راوٍ ضعيف تُعْرَفُ به بآخر ثقة.

٥–إلزاق رواية مُدَلِّسَةً تدليس تسوية على الثقات من الرواة

٦–إلزاق الرواية بالراوي بتلقينه ما ليس من حديثه.

٨–تنوعت صور الإلزاق المتعلقة بالإسناد إلى الآتي:

١-إلزاق أسانيد بمتون لا تعرف بها.٢-إلزاق الإسناد بزيادة راوٍ عمداً فيه.
٣-إلزاق الإسناد بإبدال راوٍ عمداً فيه.

٩- انقسمت صور الإلزاق المتعلقة بالمتن إلى صورتين:

الأولى: إلزاق متون الأحاديث الصحيحة بأسانيد صحيحة أخرى.

الثانية: إلزاق متون الأحاديث الموضوعة بأسانيد صحيحة.

١٠-تضمنت صور الإلزاق في نُسَخٍ، وَكُتُبٍ، وأصول، ومصنفات الآخرين بصورتين:

الأولى: إلزاق الأحاديث في نُسَخٍ، ومصنفات الآخرين.

الثانية: إلزاق الوراقين الأحاديث في أصول بعض الرواة.

١١-تمثلت وسائل كشف الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزِق للرواية في:

١-اشتهار الحديث عند أهله من طريق بعينه، فيرويه الراوي المُلْزِق من طريق آخر لا يُعْرَف.

٢-سَبْرُ روايات من اشتهر بالإلزاق من الرواة

٣-أن يُعْرَفَ الراوي بوضع الحديث

٤-مراجعة أصول الراوي الذي يُلْزِقُ الروايات.

١٢- تنوعت وسائل كشف الإلزاق المتعلقة بالراوي المُلْزَق عليه إلى الآتي:

١-أنّ يكون الحديث ليس من رواية الراوي الذي أُلْزِقَ به

٢- تفرد أحد الرواة برواية حديث عن أحد شيوخه، فَيُلْزَق على راوٍ آخر

٣-- الاطلاع على النُّسخ الحديثية لبعض الرواة ممن ألزقت بهم الروايات

٤- المقارنة بين الروايات المُلْزَقَة على بعض الرواة مع ما صَحّ عنهم في أصولهم المعتمدة.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بالآتي:

١-إنعام النظر في كتابي: (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين) لابن حبان، و(الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي؛ لاحتوائهما على كثير من الكنوز العلمية العملية التي تحتاج للإبراز من خلال البحث والدراسة.

٢-بيان علاقة مصطلح الإلزاق بمصطلح سرقة الحديث النبوي، وجوانب الفرق بينهما، من خلال عمل النُّقَّاد. مع التدليل على ذلك بالشواهد والأمثلة.

٣-إبراز علاقة مصطلح الإلزاق ببعض علوم الحديث الأخرى، مثل: التلقين، والإدخال على الشيوخ، والوضع، وتدليس التسوية، والقلب في الحديث من جهة أخرى، وهذا يحتاج لدراسة علمية مستقلة مؤيدة بالأدلة العملية من خلال تطبيقات النُّقَّاد.

فهرس المصادر:

١-الإرشاد في معرفة علماء الحديث، خليل بن عبد الله (أبو يعلى الخليلي) (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، ط١، مكتبة الرشد: الرياض، ١٤٠٩هـ.

٢- أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٣-الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، ط١، ١٣٥٩هـ.

٤-بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن عبد الهادي، (ابن المبرد)، (ت٩٠٩هـ)، تحقيق: د. روحية السويفي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٥-البيان والتعريف بسرقة الحديث النبوي الشريف، د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار التوحيد: الرياض، ط١٤٢٨،١هـ.

٦-التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت٢٥٦هـ)، دار الوعي: حلب، ط١، ١٣٩٧هـ.

٧-تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨-تاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي، (ت٢٦١هـ)، دار الباز: مصر، ط١، ١٤٠٥هـ.

٩-تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله، (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو العمروي، دار الفكر: دمشق: ط١، ١٤١٥هـ.

١٠-التاريخ (رواية عباس الدوري)، يحي بن معين، (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي: مكة، ط١، ١٣٩٩هـ.

١١-التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية: حيدر أباد،
١٢-تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري، (ت ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
١٣-تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: صغير أحمد الباكستاني، دار العاصمة: السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ.
١٤- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، محمد بن أحمد الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، دار الوطن: الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.
١٥- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، (ت٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي محمد، وعبد العزيز بن ناصر، أضواء السلف: الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.
١٦-تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر، (ت٨٥٢هـ)، طبع دائرة المعارف النظامية: الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
١٧-تهذيب الكمال، يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٤٠هـ.
١٨-تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٩- الثقات، محمد بن حبان البستي، (ت٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية: الهند: ط١، ١٣٩٣هـ.
٢٠- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير الناصر، مصورة عن السلطانية، وبترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار طوق النجاة: (د. م)، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢١-الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي، (ت٧٩٥هـ)، جمع وترتيب: طارق بن عوض الله، دار العاصمة: السعودية، ط١ ،١٤٢٢هـ.
٢٢-الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد الرازي، (ت٣٢٧هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر أباد، ط١، ١٢٧١هـ.
٢٣-الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، المعافى بن زكريا النهرواني (ت ٣٩٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.
٢٤- الدعاء، سليمان بن أحمد الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، الدعاء، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
٢٥- ذخيرة الحفاظ، محمد بن طاهر المقدسي، (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف: الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
٢٦- ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضا، عبد الله بن محمد الأصبهاني، (ت٣٦٩هـ)، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
٢٧- رفع اليدين في الصلاة، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: أحمد الشريف، دار الأرقم: الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٢٨- الزهد، هنّاد بن مصعب السّري، (ت٢٤٣هـ)، باب النميمة والمجالس بالأمانة، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، دار الخلفاء: الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٢٩-الزهد، وكيع بن الجراح، (ت١٩٧هـ)، تحقيق: عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار: المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ.
٣٠-السنن، سليمان بن الأشعث(ت٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل بللي، دار الرسالة العالمية: بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.

٣١- السنن، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الارناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
٣٢- السنن، محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجة)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ.
٣٣- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ.
٣٤- السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٣٥-سؤالات السلمي للدار قطني، (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د. سعد بن عبد الله الحميد، و. د خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الجريسي: الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.
٣٦-سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، علي بن المديني، (ت٢٣٤هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، الرياض: مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ.
٣٧-شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الملاَّح ط١، ١٩٧٨م.
٣٨- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية: الهند، ط١، ١٤٢٣هـ.
٣٩-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين: بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.
٤٠- الصحيح، (الإحسان بترتيب ابن بلبان)، محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
٤١- الضعفاء، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، دار الثقافة: الدار البيضاء، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤٢-الضعفاء، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، (٢٦٤هـ)، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي: الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٢هـ.
٤٣- الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي، (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٤٤- الضعفاء والمتروكون، أحمد بن شعيب النسائي، (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي: حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
٤٥- الضعفاء والمتروكون، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية: بيروت: ط١، ١٤٠٦هـ.
٤٦-الضعفاء والمتروكون، علي بن عمر الدارقطني، (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٣هـ.
٤٧-العلل، علي بن عمر الدارقطني، (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة: الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.
٤٨- العلل، محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي: الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.
٤٩- العلل الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، (ت٢٧٩هـ)، ترتيب أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، عالم الكتب: بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
٥٠-العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله) أحمد بن حنبل، (ت٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني: الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ.
٥١- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم، ماهر الفحل، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

٥٢- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة: مصر، ط١، ١٤٢٤هـ.
٥٣-القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ.
٥٤-الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي، (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٥٥- الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي (الخطيب البغدادي) (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ط١، ١٣٥٧هـ.
٥٦- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، (ت٧١١هـ)، دار صادر: بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٥٧- لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر، (ت٨٥٢هـ)، دائرة المعارف: الهند، ط٢، ١٣٩٠هـ.
٥٨- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البستي، (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي: حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
٥٩- المدخل إلى الصحيح، محمد بن عبد الله الحاكم، (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: د. ربيع هادي المدخلي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٦٠- المعجم، أحمد بن محمد الأعرابي، (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي: السعودية، ط١، ١٤١٨هـ.
٦١-المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، ط١، ١٤١٥هـ.

٦٢-معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن طاهر المقدسي، (ت٥٠٧هـ)،" تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٦٣- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء: القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.
٦٤- المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، (ت٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة: بيروت: ط٢، ١٤٠١هـ.
٦٥- المسند، أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث: دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ.
٦٦- المسند، أحمد بن عمرو البزار، (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٩م.
٦٧- المسند، عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد، دار السقا: دمشق، ط١، ١٩٩٦م.
٦٨- المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، (أبو عوانة)، (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الله آل مساعد، الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، ط١، ١٤٣٥هـ.
٦٩-المصنف، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٧٠- المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، المكتب الإسلامي: بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
٧١-المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، وهشام إسماعيل السقا، المكتب الإسلامي: عمان، ط١، ١٤١٠هـ.

٧٢-المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار إحياء التراث: قطر، ط٥.
٧٣- الموضوعات، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد المحسن، المكتبة السلفية: المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٨هـ.
٧٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أحمد بن محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة: بيروت، ط١ ،١٣٨٢هـ.

Bibliography

AL-Irshād fī maʻrifat ʻulamāʼ AL-ḥadīth, Khalīl ibn ʻAbd Allāh (Abū Yaʻlá AL-Khalīlī) (t 446 AH), Taḥqīq: D. Muḥammad Saʻīd ʻUmar Idrīs, Ṭ1, Maktabat AL-Rushd: AL-Riyāḍ, 1409 AH.

Asās AL-balāghah, Maḥmūd ibn ʻUmar AL-Zamakhsharī, (t 538 AH), Taḥqīq: Muḥammad Bāsil ʻUyūn AL-Sūd, Dār AL-Kutub AL-ʻIlmīyah: Bayrūt, Ṭ1, 1419 AH.

AL-Iʻtibār Fī AL -Nāsikh Wa-AL-mansūkh min AL-Āthār, Muḥammad ibn Mūsá AL-Ḥāzimī (t 584 AH), Dāʼirat AL -Maʻārif AL -ʻUthmānīyah: Ḥaydar Ābād, Ṭ1, 1359 AH.

Baḥr AL -DAM fīman Takallama Fīhi AL -Imām Aḥmad bi-madḥ aw Dhamm, Yūsuf ibn Ḥasan ibn ʻAbd AL-Hādī, (Ibn AL-Mibrad), (t909 AH), Taḥqīq: D. rūḥīyah AL-Suwayfī, Dār AL-Kutub AL -ʻIlmīyah: Bayrūt, Ṭ1, 1413 AH.

AL-Bayān Wa-AL-Taʻrīf Bi-Sariqat AL-ḥadīth AL-Nabawī AL-Sharīf, D. Muwaffaq ibn ʻAbd Allāh ibn ʻAbd AL-Qādir, Dār AL-tawḥīd: AL-Riyāḍ, Ṭ1, 1428 AH.

AL-Tārīkh AL -Awsaṭ, Muḥammad ibn Ismāʻīl AL-Bukhārī, (t256 AH), Dār AL -Waʻy: Ḥalab, Ṭ1, 1397 AH.

Tārīkh Baghdād, Aḥmad ibn ʻAlī ibn Thābit AL-Khaṭīb AL-Baghdādī (t 463 AH), Taḥqīq: AL-Duktūr Bashshār ʻAwwād Maʻrūf, Dār AL-Gharb AL-Islāmī: Bayrūt, Ṭ1, 1422 AH.

Tārīkh AL-Thiqāt, Aḥmad ibn ʻAbd Allāh AL-ʻAjalī, (t261 AH), Dār AL-Bāz: Miṣr, Ṭ1, 1405 AH.

Tārīkh Dimashq, ʻAlī ibn AL-Ḥasan ibn Hibat Allāh, (t571 AH), Taḥqīq: ʻAmr AL-ʻAmrawī, Dār AL-Fikr: Dimashq:1415 AH.

AL-Tārīkh (riwāyah ʻAbbās AL -Dūrī), Yaḥyá ibn Muʻīn, (t233 AH), Taḥqīq: D. Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf, Nashr Markaz al-Baḥth AL -ʻIlmī: Makkah, Ṭ1, 1399 AH.

AL-Tārīkh AL -kabīr, Muḥammad ibn Ismāʻīl AL-Bukhārī, (t256 AH), Dāʼirat AL-Maʻārif AL-ʻUthmānīyah: Ḥaydar Abād, Ṭ1.

Tārīkh Ibn Yūnus AL-Miṣrī, ʻAbd AL -Raḥmān ibn Aḥmad ibn Yūnus AL -Miṣrī, (t 347 AH), Dār AL-Kutub AL -ʻIlmīyah: Bayrūt, Ṭ1, 1421 AH.

Taqrīb AL-Tahdhīb, Aḥmad ibn ʻAlī ibn Ḥajar AL-ʻAsqalānī, (t852 AH), Taḥqīq: Ṣaghīr Aḥmad AL-Bākistānī, Dār AL -ʻĀṣimah: AL -Saʻūdīyah, ṭ2, 1423 AH.

Tanqīḥ AL -Taḥqīq Fī aḥādīth AL -Taʻlīq, Muḥammad ibn Aḥmad AL -Dhahabī, (t748 AH), Taḥqīq: Muṣṭafá Abū AL-Ghayṭ, Dār AL-waṭan: AL -Riyāḍ, Ṭ1, 1424 AH.

Tanqīḥ AL -Taḥqīq fī aḥādīth AL -ta‘līq, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Abd al-Hādī, (t744 AH), Taḥqīq: Sāmī Muḥammad, wa-‘Abd AL -‘Azīz ibn Nāṣir, Aḍwā’ AL -Salaf: AL-Riyāḍ, Ṭ1, 1428 AH.
Tahdhīb AL -Tahdhīb, Aḥmad ibn ‘Alī ibn Ḥajar, (t852 AH), Ṭubi‘a Dā’irat AL-Ma‘ārif AL -niẓāmīyah: AL-Hind, Ṭ1, 1326 AH.
Tahdhīb AL -kamāl, Yūsuf ibn ‘Abd AL -Raḥmān AL-Mizzī (t 742 AH), Taḥqīq: D. Bashshār ‘Awwād Ma‘rūf, Mu’assasat AL -Risālah: Bayrūt, Ṭ1, 1440 AH.
Tahdhīb AL -lughah, Muḥammad ibn Aḥmad AL -Azharī, (370 AH), Taḥqīq: Muḥammad ‘Awaḍ Mur‘ib, Dār Iḥyā’ AL -Turāth AL -‘Arabī: Bayrūt, Ṭ1, 2001M
AL-Thiqāt, Muḥammad ibn Ḥibbān AL-Bustī, (t354 AH), Dā’irat AL -Ma‘ārif AL-‘Uthmānīyah: AL-Hind: Ṭ1, 1393 AH. 20- AL-Jāmi‘ AL -ṣaḥīḥ, Muḥammad ibn Ismā‘īl AL -Bukhārī, (t256 AH), Taḥqīq: Muḥammad Zuhayr AL -Nāṣir, muṣawwarah ‘an AL-sulṭānīyah, wbtrqym Muḥammad Fu’ād ‘Abd AL -Bāqī, Dār Ṭawq AL -najāh: (D. M), Ṭ1, 1422 AH.
AL-Jāmi‘ li-Tafsīr AL -Imām Ibn Rajab AL-Ḥanbalī, (t795 AH), jam‘ wa-tartīb: Ṭāriq ibn ‘Awaḍ Allāh, Dār AL -‘Āṣimah: AL -Sa‘ūdīyah, Ṭ1, 1422 AH.
AL-Jarḥ wa-AL-ta‘dīl, ‘Abd AL -Raḥmān ibn Muḥammad AL-Rāzī, (t327 AH), Majlis Dā’irat AL -Ma‘ārif AL -‘Uthmānīyah: Ḥaydar Abād, Ṭ1, 1271 AH.
AL-Jalīs AL -Ṣāliḥ AL -Kāfī wāl’nys AL -nāṣiḥ AL -Shāfī, AL-Mu‘āfá ibn Zakarīyā alnhrwāny (t 390 AH), Taḥqīq: ‘Abd a AL l-Karīm Sāmī AL -Jundī, Dār AL -Kutub AL -‘Ilmīyah : Bayrūt, Ṭ1, 1426.
AL-Du‘ā’, Sulaymān ibn Aḥmad AL -Ṭabarānī, (t360 AH), AL -du‘ā’, Taḥqīq: Muṣṭafá ‘Abd AL-Qādir ‘Aṭā, Dār AL -Kutub AL -‘Ilmīyah : Bayrūt, Ṭ1, 1413 AH.
Dhakhīrat AL -ḥuffāẓ, Muḥammad ibn Ṭāhir AL -Maqdisī, (t507 AH), Taḥqīq: ‘Abd AL-Raḥmān AL -Furaywā’ī, Dār AL -Salaf: AL -Riyāḍ, Ṭ1, 1416 AH.
Dhikr AL’qrān wa-riwāyātuhum ‘an ba‘ḍihim ba‘ḍan, ‘Abd Allāh ibn Muḥammad AL -Aṣbahānī, (t369 AH), Taḥqīq: Mus‘ad AL -Sa‘danī, Dār AL -Kutub AL -‘Ilmīyah: Bayrūt, Ṭ1, 1417 AH.
Raf‘ AL -yadayn fī AL -ṣalāh, Muḥammad ibn Ismā‘īl AL -Bukhārī, (t 256 AH), Taḥqīq: Aḥmad AL -Sharīf, Dār AL-Arqam: AL -Kuwayt, Ṭ1, 1404 AH.
AL-Zuhd, hnnād ibn Muṣ‘ab alssry, (t243 AH), Bāb alnmymh wa- AL -majālis bi- AL -Amānah, Taḥqīq: ‘Ubadā lrḥmn AL -Furaywā’ī, Dār AL -khulafā’: AL-Kuwayt, Ṭ1, 1406 AH.

AL-Zuhd, Wakī‘ ibn AL -Jarrāḥ, (t197 AH), Taḥqīq: ‘Abd AL -Jabbār AL -Furaywā’ī, Maktabat AL -Dār: AL -Madīnah AL -Munawwarah, Ṭ1, 1404 AH.

AL-Sunan, Sulaymān ibn AL -Ash‘ath (t275 AH), Taḥqīq: Shu‘ayb AL -Arnā’ūṭ, wa-Muḥammad Kāmil blly, Dār AL -Risālah AL-‘Ālamīyah: Bayrūt, Ṭ1, 1430 AH.

AL-Sunan, ‘Alī ibn ‘Umar AL -Dāraquṭnī (t 385 AH), Taḥqīq: Shu‘ayb AL -Arnā’ūṭ, wa-ākharūn, Mu’assasat AL -Risālah: Bayrūt, Ṭ1, 1424 AH.

AL-Sunan, Muḥammad ibn Yazīd AL-Qazwīnī (Ibn Māja AH), Taḥqīq: Shu‘ayb AL -Arnā’ūṭ, wa-ākharūn, Dār AL -Risālah AL -‘Ālamīyah, Ṭ1, 1430 AH.

AL-Sunan AL -Kubrá, Aḥmad ibn AL -Ḥusayn al-Bayhaqī (t 458 AH), Taḥqīq: Muḥammad ‘Abd AL -Qādir ‘Aṭā, Dār AL -Kutub AL-‘Ilmīyah : Bayrūt, ṭ3,, 1424 AH.

AL-Sunan AL-Kubrá, Aḥmad ibn Shu‘ayb AL-nisā’ī, (t303 AH), Taḥqīq: Ḥasan ‘Abd AL-Mun‘im Shalabī, Mu’assasat AL-Risālah, Bayrūt, Ṭ1, 1421 AH.

S’ālāt AL-Sulamī lldār qṭny, (t385 AH), Taḥqīq: farīq min AL-bāḥithīn bi-ishrāf wa-‘ināyat: D. Sa‘d ibn ‘Abd Allāh AL-Ḥamīd, wa. D Khālid ibn ‘Abd AL-Raḥmān AL-Juraysī, AL-Juraysī: AL-Riyāḍ, Ṭ1, 1427 AH.

Su’ālāt Muḥammad ibn ‘Uthmān ibn Abī Shaybah, ‘Alī ibn AL-Madīnī, (t234 AH), Taḥqīq: Muwaffaq ‘Abd AL-Qādir, AL-Riyāḍ: MaktabatAL-Ma‘ārif,Ṭ1, 1404h

Sharḥ ‘Ilal AL -Tirmidhī, ‘Abd AL -Raḥmān ibn Aḥmad ibn Rajab AL -Ḥanbalī, (t597 AH), Taḥqīq: D. Nūr AL-Dīn ‘Itr, Dār almlāāaḥ Ṭ1, 1978m.

Sha‘b AL -īmān, Aḥmad ibn AL -Ḥusayn AL -Bayhaqī, (t458 AH), Taḥqīq: ‘Abd AL-‘Alī ‘Abd AL -Ḥamīd, AL -Dār AL-Salafīyah:AL-Hind, Ṭ1, 1423 AH.

AL-Ṣiḥāḥ Tāj AL-lughah wa-ṣiḥāḥ AL-‘Arabīyah, Ismā‘īl ibn Ḥammād AL -Jawharī, (t393 AH), Taḥqīq: Aḥmad ‘Abd AL -Ghafūr ‘Aṭṭār, Dār AL -‘Ilm lil-Malāyīn: Bayrūt, ṭ4, 1407 AH.

AL-Ṣaḥīḥ, (AL-iḥsān bi-tartīb Ibn Balabān), Muḥammad ibn Ḥibbān albusty (t 354 AH), Taḥqīq: Shu‘ayb AL-Arnā’ūṭ, Mu’assasat AL-Risālah: Bayrūt, Ṭ1, 1414 AH.

AL-Ḍu‘afā’, Aḥmad ibn ‘Abd Allāh AL-Aṣbahānī (t 430 AH), Taḥqīq: D. Fārūq Ḥamādah, Dār AL-Thaqāfah: AL-Dār AL-Bayḍā’, Ṭ1, 1405 AH.

AL-Ḍu‘afā’, ‘Ubayd Allāh ibn ‘Abd AL-Karīm AL-Rāzī, (264 AH), Taḥqīq: D. Sa‘dī AL-Hāshimī, ‘Imādat al-Baḥth AL-‘Ilmī: al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, Ṭ1, 1402 AH.
AL-Ḍu‘afā’AL-kabīr, Muḥammad ibn ‘Amr AL-‘Aqīlī, (t322 AH), Taḥqīq: ‘Abd AL-Mu‘ṭī Qal‘ajī, Dār AL-Kutub AL-‘Ilmīyah: Bayrūt, Ṭ1, 1404 AH.
AL-Ḍu‘afā’ wa-AL-matrūkūn, Aḥmad ibn Shu‘ayb AL-isā’ī, (t303 AH), Taḥqīq: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, Dār AL-Wa‘y: Ḥalab, Ṭ1, 1396 AH.
AL-Ḍu‘afā’ wa-AL-matrūkūn, ‘Abd AL-Raḥmān ibn ‘Alī ibn AL-Jawzī, (t597 AH), Taḥqīq: ‘Abd Allāh 1424 AH. -Qāḍī, Dār AL-Kutub AL-‘Ilmīyah: Bayrūt: Ṭ1, 1406 AH.
AL-Ḍu‘afā’ Wa-AL-matrūkūn, ‘Alī ibn ‘Umar AL-Dār qṭny, (t385 AH), Taḥqīq: D. ‘Abd AL-Raḥīm Muḥammad AL-Qashqarī, Majallat AL-Jāmi‘ah AL-Islāmīyah : AL-Madīnah AL-Munawwarah, Ṭ1, 1403 AH.
AL-‘Ilal, ‘Alī ibn ‘Umar AL-Dār qṭny, (t385 AH), Taḥqīq: Maḥfūẓ AL-Raḥmān Zayn Allāh AL-Salafī, Dār Ṭaybah: AL-Riyāḍ, Ṭ1, 1405 AH.
AL-‘Ilal, Muḥammad ibn ‘Abd AL-Raḥmān ibn Abī Ḥātim, Taḥqīq: farīq min AL-bāḥithīn, Maṭābi‘ AL-Ḥumayḍī: AL-Riyāḍ, Ṭ1, 1427 AH.
AL-‘Ilal AL-kabīr, Muḥammad ibn ‘Īsá AL-Tirmidhī, (t279 AH), tartīb Abū Ṭālib AL-Qāḍī, Taḥqīq: Ṣubḥī AL-Sāmarrā’ī, wa-ākharūn, ‘Ālam al-Kutub: Bayrūt, Ṭ1, 1409 AH.
AL-‘Ilal Wa-ma‘rifat AL-rijāl (riwāyah ibnihi ‘Abd Allāh) Aḥmad ibn Ḥanbal, (t241 AH), Taḥqīq:Waṣī Allāh ibn Muḥammad ‘Abbās, Dār AL-Khānī : AL-Riyāḍ, ṭ2, 1422 AH.
Fatḥ AL-Bāqī bi-sharḥ Alfīyat AL-‘Irāqī, Zakarīyā ibn Muḥammad ibn Zakarīyā AL-Anṣārī, (t 926 AH), Taḥqīq: ‘Abd AL-Laṭīf Hamīm, Māhir AL-Faḥl, Ṭ1, Bayrūt: Dār AL-Kutub AL-‘Ilmīyah, 1422 AH.
Fatḥ AL-Mughīth bi-sharḥ Alfīyat AL-ḥadīth, Muḥammad ibn ‘Abd AL-Raḥmān al-Sakhāwī, (t902 AH), Taḥqīq: ‘Alī Ḥusayn ‘Alī, Maktabat AL-Sunnah: Miṣr, Ṭ1, 1424 AH.
AL-Qāmūs AL-Muḥīṭ, Muḥammad ibn Ya‘qūb ALfyrwz’ābādá (t 817 AH), Taḥqīq: Maktab Taḥqīq AL-Turāth Fī Mu’assasat AL-Risālah, Mu’assasat AL-Risālah, Bayrūt, ṭ8, 1426 AH.
AL-Kāmil fī ḍu‘afā’ AL-rijāl, ‘Abd Allāh ibn ‘Adī, (t365 AH), Taḥqīq: ‘Ādil ‘Abd AL-Mawjūd, wa-‘Alī Mu‘awwaḍ, Dār AL-Kutub AL-‘Ilmīyah: Bayrūt, Ṭ1, 1418 AH.

AL-Kifāyah fī ʻilm AL-riwāyah, Aḥmad ibn ʻAlī (AL-Khaṭīb AL-Baghdādī) (t 463 AH), Taḥqīq: Abū ʻAbd Allāh ALswrqy, wa-Ibrāhīm Ḥamdī AL-madanī, AL-Madīnah AL-Munawwarah: AL-Maktabah AL-ʻIlmīyah, Ṭ1,1357 AH.

Lisān AL-ʻArab, Muḥammad ibn Mukarram ibn manẓūr, (t711 AH), Dār Ṣādir: Bayrūt, ṭ3, 1414 AH.

Lisān AL-mīzān, Aḥmad ibn ʻAlī ibn Ḥajar, (t852 AH), Dā'irat AL-Maʻarif AL-niẓāmīyah: AL-Hind, ṭ2,1390 AH.

AL-Majrūḥīn min AL-muḥaddithīn wa-AL-ḍuʻafā' wa-AL -matrūkīn, Muḥammad ibn Ḥibbān AL-Bustī, (t354 AH), Taḥqīq: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, Dār al-Waʻy: Ḥalab, Ṭ1, 1396 AH.

AL-Madkhal ilá AL-ṣaḥīḥ, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh AL-Ḥākim, (t 405 AH), Taḥqīq: D. Rabīʻ Hādī AL-Madkhalī, Mu'assasat AL-Risālah: Bayrūt, Ṭ1, 1404 AH.

AL-Muʻjam, Aḥmad ibn Muḥammad AL-Aʻrābī, (t340 AH), Taḥqīq: ʻAbd AL-Muḥsin AL-Ḥusaynī, Dār Ibn AL-Jawzī: AL-Saʻūdīyah, Ṭ1, 1418 AH. .

AL-Muʻjam-AL-Awsaṭ, Sulaymān ibn Aḥmad AL-Ṭabarānī, (t360 AH), Taḥqīq: Ṭāriq ibn ʻAwaḍ Allāh, wa-ʻAbd AL-Muḥsin AL-Ḥusaynī, AL-Qāhirah: Dār AL-Ḥaramayn, Ṭ1, 1415 AH.

Maʻrifat AL-Tadhkirah Fī AL-aḥādīth AL-mawḍūʻah, Muḥammad ibn Ṭāhir AL-Maqdisī, (t507 AH), "Taḥqīq : ʻImād AL-Dīn Aḥmad Ḥaydar, Mu'assasat AL-Kutub AL-Thaqāfīyah: Bayrūt, Ṭ1, 1406 AH.

Maʻrifat AL-sunan wa-AL-āthār, Aḥmad ibn al-Ḥusayn AL-Bayhaqī (t 458 AH), Taḥqīq: ʻAbd AL-Muʻṭī Amīn Qalʻajī, Dār AL-Wafā': AL-Qāhirah, Ṭ1, 1412 AH.

AL-Maʻrifah wa-AL-tārīkh, Yaʻqūb ibn Sufyān AL-Fasawī, (t277 AH), Taḥqīq: Akram Ḍiyā'AL-ʻUmarī, Mu'assasat AL-Risālah: Bayrūt : ṭ2, 1401 AH.

AL-Musnad, Aḥmad ibn ʻAlī AL-Mawṣilī (t 307 AH), Taḥqīq: Ḥusayn Salīm Asad, Dār AL-Ma'mūn lil-Turāth: Dimashq, Ṭ1, 1404 AH.

AL-Musnad, Aḥmad ibn ʻAmr AL-Bazzār, (t292 AH), Taḥqīq: Maḥfūẓ AL-Raḥmān Zayn Allāh, Maktabat AL-ʻUlūm wa-AL -Ḥikam: AL-Madīnah AL-Munawwarah, Ṭ1, 2009M.

AL-Musnad, ʻAbd Allāh ibn AL-Zubayr AL-Ḥumaydī (t 219 AH), Taḥqīq: Ḥasan Salīm Asad, Dār AL-Saqqā: Dimashq, Ṭ1, 1996m.

AL-Musnad AL-ṣaḥīḥ AL-Mukhrij ʻalá Ṣaḥīḥ Muslim, Yaʻqūb ibn Isḥāq A-Isfarāyīnī, (Abū ʻAwāna AH), (t316 AH), Taḥqīq: ʻAbd Allāh Āl Musāʻid,-Jāmiʻah AL-Islāmīyah : AL-Madīnah AL-Munawwarah, Ṭ1, 1435 AH.

AL-Muṣannaf, ʻAbd Allāh ibn Muḥammad ibn Abī Shaybah, (t235 AH), Taḥqīq: Kamāl Yūsuf AL-Ḥūt, Maktabat AL-Rushd: AL-Riyāḍ, Ṭ1, 1409 AH.
AL-Muṣannaf, ʻAbd AL-Razzāq ibn Hammām AL-Ṣanʻānī (t 211 AH), Taḥqīq: Ḥabīb AL-Raḥmān AL-Aʻẓamī, ṭ2, AL-Maktab AL-Islāmī: Bayrūt, Ṭ1, 1403 AH.
AL-Muʻjam AL-kabīr, Sulaymān ibn Aḥmad AL-Ṭabarānī, (t 360 AH), Taḥqīq: ʻAlī Ḥasan ʻAlī ʻAbd AL-Ḥamīd, wa-Hishām Ismāʻīl AL-Saqqā, AL-Maktab AL-Islāmī: ʻAmmān, Ṭ1, 1410 AH.
AL-Mughnī Fī AL-ḍuʻafā', Muḥammad ibn Aḥmad AL-Dhahabī, (t 748 AH), Taḥqīq: D. Nūr AL-Dīn ʻItr, Dār Iḥyā' AL-Turāth: Qaṭar, ṭ5.
AL-mawḍūʻāt, ʻAbd AL-Raḥmān ibn ʻAlī ibn AL-Jawzī, (t597 AH), Taḥqīq: Muḥammad ʻAbd AL-Muḥsin, AL-Maktabah AL-Salafīyah: AL-Madīnah AL-Munawwarah, Ṭ1,1388 AH.
Mzān AL-Iʻtidāl fī Naqd AL-rijāl, Aḥmad ibn Muḥammad AL-Dhahabī (t 748 AH), Taḥqīq: ʻAlī Muḥammad AL-Bajāwī, Dār AL-Maʻrifah: Bayrūt, Ṭ1, 1382 AH.